

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

### الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٢٥

الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

اصطُحِب السيد غلافكوس كلاريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد غلافكوس كلاريدس، رئيس جمهورية قبرص، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفاقات الأمم المتحدة  
(A/52/350/Add.2)

الرئيس كلاريدس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ حديثي بأن أوجه إليكم، يا سيدي، أحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ونحن على يقين من أن خبرتكم الطويلة ومهاراتكم الدبلوماسية ستوجّه أعمالنا بنجاح في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/52/350/Add.2. لقد أبلغني الأمين العام، برسالة واردة في تلك الوثيقة، أنه منذ إصدار رسالتيه المؤرختين ١٦ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، دفعت تشاد المبلغ اللازم لخفض ما عليها من متأخرات إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومة على النحو الواجب؟

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى سلفكم، السفير غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا، على القيادة المحنكة التي أدار بها أعمالنا في الدورة الحادية والخمسين.

تقرر ذلك.

خطاب السيد غلافكوس كلاريدس، رئيس جمهورية قبرص

إن منظمنا، بعضويتها العالمية وولايتها الشاملة ومجموعة أنشطتها العريضة، هي المحفل العالمي الوحيد الذي يستطيع أن يتابع ويحقق الأهداف العالمية التي نصبو إليها جميعا، ألا وهي مستقبل آمن، وتضييق الفجوة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية قبرص.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولقد قدمت عددة دول أعضاء عددا من المقترحات على مدى السنوات الثلاث الماضية، ومع ذلك، ما زال يلزم إجراء مزيد من المداولات للتوصل الى اتفاق يحظى بتأييد عام من أعضاء المنظمة.

وثمة خطوة هامة اتخذت هذا العام تتعلق بعمل المنظمة في ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي. فبعد ثلاث سنوات من المداولات الصعبة، اعتمدت الجمعية العامة خطة للتنمية في حزيران/يونيه الماضي. وهذه خطوة كبيرة الى الأمام لأنها، مثلما يقول الأمين العام نفسه في تقريره عن أعمال المنظمة، لا تتصدى لمسائل التنمية التقليدية فحسب، بل تؤكد أيضا على علاقات الدعم المتبادلة، وإن كانت معقدة، بين التنمية والسلام والديمقراطية وسلامة الحكم وحقوق الإنسان.

ولا يقل عن ذلك أهمية عقد الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي هو خطة عمل شاملة للتنمية المستدامة اعتمدت قبل خمس سنوات في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو.

واعتقد أن جزءا مهما من عمل هذه المنظمة في المستقبل سيكون في متابعة العمل الذي أُنجز في المؤتمرات الرئيسية، وفي استعراض تنفيذ الخطط والبرامج التي اعتمدها.

ويجب أن تعطي الأمم المتحدة في المستقبل منتهى الأولوية لـ "خطة للتنمية". فأى مفهوم عصري للسلام الدولي لا بد أن يقر بأن السلام والأمن والتنمية أمور لا تتجزأ.

ومما لا يقبل الجدل أن أحد جوانب القوة الرئيسية للأمم المتحدة هو عالميتها. فهي قائمة على قاعدة تعدد عالمية وإقليمية ومحلية في آن واحد. وقد أحرزت نتائج كبرى في ميادين التفاعل الدولي. وأنشطتها تخلف أثرا هائلا في حياتنا اليومية.

وإنني أشيد في هذا المنعطف بالدور الهام للمنظمة وأؤكد عليه، وهو الدور الذي تضطلع به في تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتطبيقها عالميا، فضلا عن تحقيق التنمية التدريجية وتدوين القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي أيدنا إنشاءها منذ زمن بعيد،

بين الفقراء والأغنياء، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وتجارة حرة وعادلة، وحماية للبيئة، وتعزيز للتنمية المستدامة.

ومرة أخرى يسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بالمثُل والأهداف التي نتشاطرها هنا جميعا.

إن هذا العام هو عام حاسم في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وذلك بسبب الإجراءات النشطة التي اتخذها أمين عام منظمنا للتصدي لقضايا عميقة الجذور وطال عليها الأمد. في تموز/يوليه الماضي، عرض علينا الأمين العام مجموعة متكاملة من الإصلاحات تستهدف مساعدة المنظمة على ترشيد عملياتها وتبسيطها وتأمين موقفيها المالي وإعادة تركيز نطاق اهتمامها من أجل التصدي للتغيرات في النظام العالمي، مما يسمح للأمم المتحدة أن تستفيد بالكامل من جوانب القوة والخبرة التي بحوزتها.

ومن ثم، فإننا نشعر بسعادة خاصة إذ نرحب بهذه الاقتراحات التي قدمها الأمين العام. ويحدونا الأمل أن نتوصل، مع نهاية المناقشات التي ستجرى بشأن هذه القضية في الجلسات العامة خلال هذه الدورة، إلى توافق في الآراء يخلق قوة الدفع اللازمة للتنفيذ السريع لهذه الإصلاحات ويؤدي إلى نتائج ملموسة قبل أن نصل إلى الألفية الجديدة.

تأتي هذه الإصلاحات المقترحة في وقت يسود فيه افتناع عام بأن الأفرقة العاملة رفيعة المستوى التي كلفتها الجمعية العامة ببحث قضايا محددة بدءا من إعادة تنظيم وتعزيز أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وانتهاء بضمان تمويل دائم وأكثر ثباتا لمنظمتنا، لم تحقق حتى الآن تقدما كبيرا.

لقد أعلنت من قبل، من على هذه المنصة، أننا نؤيد الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله يمثل الزيادة في عضوية الأمم المتحدة ويبين التغيرات التي طرأت على عالم ما بعد الحرب الباردة. ونحن نعتبر الحاجة لإصلاح مجلس الأمن أولوية عليا لأنها تؤثر بصورة مباشرة على قدرته على الوفاء بمسؤوليته الأساسية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين. ونرحب، في هذا الصدد، بالتقدم الذي أحرز بالفعل فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، ونتوقع مزيدا من الخطوات في اتجاه الشفافية والديمقراطية.

أجل إحلال السلام في المنطقة على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بمسألة قبرص، فإن عام ١٩٩٧ هو عام النشاط الدبلوماسي المكثف الذي توج بإجراء محادثات، وجها لوجه، بين الطائفتين تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك في تموز/يوليه الماضي في تراوتبك وفي آب/أغسطس في غليون. وجاء استئناف المحادثات نتيجة جهود دؤوبة بذلها الأمين العام، بتشجيع ودعم نشط من المجتمع الدولي. وقد تابع مجلس الأمن عن كثب التطورات بشأن مسألة قبرص، وقامت تسعة بلدان منفردة بتعيين ممثلين خاصين لها بشأن قبرص. كما أن الاتحاد الأوروبي قد قام بدوره، عن طريق الممثل الخاص للرئاسة، بمتابعة التطورات عن كثب.

وعندما دعانا السيد كوفي عنان في حزيران/يونيه الماضي إلى إجراء محادثات، وجها لوجه، مع زعيم الطائفة القبرصية التركية وذلك في تراوتبك ثم في غليون، استجبنا على نحو إيجابي مظهرين التزامنا الصادق والثابت بعملية السلام باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل مسألة قبرص، وعزمنا على العمل لتحقيق حل شامل وعادل وقابل للبقاء.

وقد مرت إرادتنا بتجربة أشد قسوة عندما قامت تركيا وما يسمى بالجمهورية التركية لشمال قبرص، التي لم يعترف بها دوليا سوى تركيا، بالتوقيع، عشية المحادثات، على اتفاق غير قانوني يفضي إلى ضم المناطق التي تحتلها القوات التركية إلى تركيا إذا شرع الاتحاد الأوروبي في إجراء محادثات مع قبرص بهدف انضمامها إليه. وعلى الرغم من هذا التحدي الهائل، تمالكنا أنفسنا بغية تفضيادي حدود توتر يؤثر تأثيرا ضارا على مناخ المحادثات.

ولقد عملنا بجهد خلال المحادثات وتعاوننا تعاونا بناء مع السيد كوردوفيز، المستشار الخاص للأمين العام، بهدف وحيد يتمثل في الخروج من الطريق المسدود والمضي قُدما من أجل عكس مسار الوضع الراهن الذي أوجدهتة تركيا والذي تبقي عليه منذ عام ١٩٧٤ عن طريق استخدام القوة، وهو وضع أعلنت قرارات مجلس الأمن العديدة أنه غير مقبول.

وفي مقابل ذلك، فإن رد فعل الطرف الآخر كان سلبيا محضا. فعلى الرغم من موقفنا البنّاء، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها السيد كوردوفيز والبلدان الأخرى المهتمة عن طريق ممثلها، رفض السيد دنكتاش أن

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية وازدياد قوة الدفع نحو إتمام مهمتها.

وعلى الرغم من أن الصراعات المحلية والإثنية لا تزال قائمة، وهي تؤثر تأثيرا خطيرا على صون السلم والأمن الدوليين، فإن دور المنظمة في نزع السلاح طوال الأشهر الاثنتي عشرة الماضية قد حقق خطوات كبرى. فهناك عدد من الاتفاقات الهامة التي أبرمت فعلا أو دخلت حيز النفاذ. ومع ترحيبنا بهذه الإنجازات، نرى أنه لا بد لنا أن نواصل التحرك إلى الأمام بغية تنفيذها على نحو كامل وفعال.

ويجب أيضا أن نحیی إسهام المنظمة في التنمية والتعليم، ونحیی عملها في مكافحة الفقر والامية، وباختصار، دورها في الحفاظ على كرامة الإنسان وتعزيزها.

إننا نؤمن بالأهم المتحدة وبالميثاق، ليس باعتبارهما مثالا مجردا، بل باعتبارهما كيانا عاملا ملموسا لا غنى عنه. وإن مبادئ ومثُل الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية منذ استقلالنا وعضويتنا في الأمم المتحدة. ونحن نلتزم التزاما كاملا بتعزيز المنظمة عن طريق المساعدة على معالجة حالتها المالية الحرجة، وتبسيط وترشيد أعمالها، والاستفادة الكاملة من طابعها الفريد وخبرتها التي لا تضاهى. وإننا على يقين بأن المنظمة ستمكن من تسخير قوى التغيير بطرق تعود بالخير علينا جميعا.

ولقد كانت الأمم المتحدة ناشطة بصورة خاصة هذا العام في تناول مسائل معينة مطروحة منذ زمن بعيد من قبيل تيمور الشرقية، والصحراء الغربية، والحالة في الشرق الأوسط، وقبرص.

إننا نرحب بالتطورات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن تنفيذ خطة التسوية تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الخاص. ويحدونا الأمل في أن تعمل هذه الإنجازات الإيجابية على دفع عملية السلام إلى الأمام وتحقيق تسوية نهائية لهذه الحالة المتصفة بالتوتر والصراع منذ أمد بعيد.

وعلى الرغم من الآمال التي كانت تحدونا سابقا ارتكازا على اتفاق السلام، فإن الأحداث الجارية في الشرق الأوسط والحالة المتدهورة في الأراضي المحتلة تسببان لنا قلقا كبيرا. ونحن، باعتبارنا دولة مجاورة، نرغب في التأكيد مجددا على دعمنا للجهود المبذولة من

الصامتون - انخراطا أكبر إذا أريد للمحادثات أن تكون مثمرة.

وبعد نهاية المحادثات واصل السيد دنكتاش وأنقرة التعبير عن نفس المواقف السلبية. وصدر سيل من بيانات التهديد ضد قبرص، في انتهاك مباشر للقانون الدولي وبخاصة قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص التي تطالب، ضمن جملة أمور، باحترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وانسحاب جميع القوات الأجنبية منها.

ولا يزال الجانب التركي يهدد بأن يضم إلى تركيا أراضي الجمهورية التي تحتلها القوات التركية لو بدأ الاتحاد الأوروبي مفاوضات مع قبرص حول دخولها الاتحاد، وأن يستعمل القوة ضد جمهورية قبرص لمنع تنفيذ الاتفاق الخاص بشراء وتركيب شبكة الصواريخ الدفاعية أرض - جو من طراز S-300 في قبرص.

وفي السنة الماضية، تعهدنا أمام هذه الجمعية الموقرة بأن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة الأمين العام لمنظمتنا حتى ينجح في جهوده المتجددة سعياً إلى إيجاد حل دائم لمشكلة قبرص. وأعتقد أننا احترمنا تعهدنا بالكامل. وأود أن أكرر التزامنا بمواصلة موقفنا البناء برغم ما نشعر به من خيبة أمل.

ومع ذلك، أود أن أكون واضحاً تماماً الوضوح بأننا لا نستطيع أن نتخلى - ولن نتخلى عن حقنا غير القابل للتصرف في الدفاع عن بلدنا، واتخاذ القرارات الخاصة بتسلحنا. وما دام التهديد التركي قائماً بسبب استمرار العدوان واحتلال ٣٧ في المائة من إقليم الجمهورية، فإن من حقنا، بل من واجبنا، أن نعمل على توفير الأمن لشعب قبرص. ولن نقف مكتوفي الأيدي، ونسمح لسلاح الطيران بأن يقصف مدناً وقرانا حسبما يشاء كما فعل في الماضي - بغير قدرة على الدفاع عن أنفسنا. وإذا أصبح من اللازم مرة أخرى أن تنزل قواتنا إلى ساحة القتال فإنها لن تفعل ذلك أبداً بغير حماية كافية من الهجمات الجوية لسلاح الطيران التركي.

وخلال المحادثات في غليون، اقترحت على السيد دنكتاش، محاولة مني لمساعدة عملية السلام، أن يصدر الزعيم إعلاناً يشجيان فيه استعمال القوة كوسيلة لحل مشكلة قبرص، وأن يوافق على برنامج محدد لخفض القوات العسكرية والعتاد الحربي وعلى برنامج لنزع سلاح الجزيرة والحد من استيراد الأسلحة.

يجري أية مباحثات بشأن موضوع مشكلة قبرص ما لم يجمد الاتحاد الأوروبي خطته لإجراء محادثات مع حكومة جمهورية قبرص بشأن الانضمام له، وهي محادثات تتفق وأحكام القرار الأوروبي المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٥. ومضى السيد دنكتاش إلى أبعد من ذلك فهدد بأنه إذا قرر الاتحاد الأوروبي الشروع في النظر في طلب قبرص للانضمام إليه، فإنه لن يتفاوض في المستقبل على الإطلاق. وكان واضحاً للغاية إذن أن الطرف الآخر لم يذهب إلى المحادثات بهدف إيجاد حل للمشكلة، بل لمحاولة إعاقة عملية انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

ولقد تددت كل الشكوك بالنسبة للسبب الحقيقي لفشل المحادثات في التوصل إلى نتائج حول الجوانب المضمونية لمشكلة قبرص وذلك من خلال الحكم الذي أبداه المجتمع الدولي بالإجماع وأعلنه في ٢٠ آب/أغسطس الماضي رئيس مجلس الأمن في بيان للصحافة بعد الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كوردوفيز حول نتيجة المحادثات في غليون. وفي هذا البيان امتدح موقفنا الإيجابي وتعاوننا، في حين حمل الجانب القبرصي التركي مسؤولية عرقلة التقدم المضموني لمحاولته الزج بشروط مسبقة إلى مائدة المفاوضات. ونفس النتيجة وصل إليها الاتحاد الأوروبي الذي رفض أي ربط بين المحادثات وبدء مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع قبرص بشأن انضمامها إليه.

وبأسف كبير أجدني مرة أخرى وأنا أخطب الجمعية العامة مضطراً إلى أن أذكر أنه لم يحرز أي تقدم نحو حل مشكلة قبرص نتيجة عدم مرونة الجانب التركي.

إن نتيجة هذا الجمود المتعمد هي إدامة الاحتلال التركي غير الشرعي لـ ٣٧ في المائة من أراضي الجمهورية على يد القوات العسكرية التركية، والفصل المصطنع بالقوة بين الطائفتين، واستعمار المستوطنين غير الشرعيين الوافدين من تركيا للمنطقة المحتلة، ومشكلة اللاجئين، واغتصاب ممتلكات القبارصة اليونانيين في المنطقة المحتلة، وانتهاك الجانب التركي الصارخ والمستمر لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأنا أشاطر مجلس الأمن كل شعوره بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في محادثات غليون رغم ما أبداه المجتمع الدولي من اهتمام، وبخاصة ما أبدته الدول التي كان لها ممثلون يراقبون المحادثات. ومع ذلك فإن الاستنتاج الواضح الذي يمكن أن نخلص إليه هو لزوم انخراط المجتمع الدولي - وبخاصة مراقبو المحادثات

تري حكومتني أن هذه المسألة مسألة إنسانية بحتة طال انتظارنا لحلها. وينبغي بذل كل ما يمكن من جهد حتى يمكن لجميع المعنيين احترام الحقوق المشروعة للأسر في الحصول على معلومات مقنعة وكاملة حول مصير أحبائهم. ويتضمن ذلك أيضا الحق في الدفن المناسب للأشخاص المفقودين الذين ثبت وفاتهم.

وبهذه الروح عقدت مؤخرا اجتماعين في قبرص مع زعيم الطائفة القبرصية التركية السيد رؤوف دنكتاش. واتفق على خطوات معينة بحضور نائب الممثل الخاص المقيم للأمين العام نعتقد أنها ستسهم في تحقيق التقدم المنشود للجهود الرامية إلى حل هذه المشكلة الإنسانية.

إن آمال وتوقعات الجميع - وخاصة أقارب الأشخاص المفقودين - معلقة على تنفيذ ما اتفق عليه بروح نابعة من المبادئ والممارسات الإنسانية الحققة.

ومع ذلك، فإن الاتفاق الذي توصلت إليه مع الزعيم القبرصي التركي، السيد دنكتاش، سيكون قليل الفائدة ما لم يتم تعيين العضو الثالث في اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين. وأرى مخلصا أيضا أن عمل اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين سيصبح أسهل وأسرع إذا ما تم تعيين محققين ذوي خبرة لمساعدتها في مهامها.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية - وفي الحقيقة للمجتمع العالمي - إخلاص بلادي للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب عزمنا على ألا نألو جهدا في العمل، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، من أجل أن تسود العدالة والسلام والتقدم والاستقرار في المنطقة المضطربة التي هي جزءنا من العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي ألقاه توا.

اصطُحِب السيد غلافكوس كلاريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

وأعتقد أن اقتراحي، لو قبله الجانب الآخر، يمكن أن يفتح الطريق أمام إحراز تقدم ملموس نحو التسوية الشاملة لقضية قبرص، واستعادة احترام حقوق الإنسان لشعب قبرص، التي انتهكت على نحو خطير طوال الـ ٢٣ عاما الماضية.

وبالنسبة لإخواني المواطنين القبارصة الأتراك، أود أن أقول إن القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك سيعيشون في قبرص لقرون قادمة. ولا بد أن نعيش كأصدقاء ومواطنين في جمهورية اتحادية ذات طائفتين ومنطقتين، على أساس احترام كل منا للآخر، أصوله الإثنية وتقاليد وثقافته وديانته، واحترام المركز السياسي المتكافئ للطائفتين. ولا بد أيضا أن نصبح مواطنين في الاتحاد الأوروبي. إن هذا سيوفر المزيد من الأمن والرخاء لطائفتينا ولوطننا قبرص.

ما فتئت مسألة قبرص مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ فترة أطول مما ينبغي. ولقد تولدت الآن قوة دفع لحل مشكلة قبرص نتيجة للجهود المتجددة للأمم المتحدة بتأييد قوي من المجتمع الدولي. دعونا لا نضيع هذه الفرصة. ولقد بات الآن واضحا أين يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يركزا اهتمامهما. ينبغي استخدام كل ما لديهما من قوة لإقناع الجانب التركي بالتخلي عن موقفه المتشدد.

دعوني مرة أخرى أطمئنكم بأن حكومتني سوف تواصل العمل مع الأمين العام فيما يبذله من جهود للتوصل إلى حل يستند إلى وجود دولة قبرصية ذات سيادة واحدة، وشخصية دولية واحدة، ومواطنة واحدة، مع الحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها، مع تشكلها من طائفتين متكافئتين سياسيا، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أي من اتحاد مؤلف من طائفتين ومنطقتين. وهذه التسوية لا بد أن تستبعد أي وحدة، كليا أو جزئيا، مع أي دولة أخرى، وأن تستبعد أي شكل من أشكال الانفصال أو التقسيم.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعبر عن امتنان قبرص، حكومة وشعبا، لكل البلدان التي ما برحت تساعد وتدعم جهود الأمين العام.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أشير إلى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لحكومتني، ألا وهي مسألة الأفراد المفقودين في قبرص.

اتفاقية حظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو تخزينها أو إنتاجها أو نقلها، وتدميرها.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، تتابع سان مارينو باهتمام كبير عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. فانتشار العنف والجريمة، اللذين يتجاوزان الآن الحدود الوطنية، أصبح يقتضي رداً كافياً من جانب المجتمع الدولي.

وفيما يتصل بالاتجار بالمخدرات، فإن سان مارينو تنشط بصفة خاصة في ميدان الوقاية. وفي هذا العام، استهلكت حكومتنا "مشروع الشباب" الذي يتكون من مجموعة من المبادرات المنظمة من قبل الشباب، والمكرسة لهم، بغرض حفزهم على استغلال طاقاتهم الإبداعية وقدراتهم بطريقة بناءة. وفي هذا الصدد، تؤيد سان مارينو اقتراح الأمين العام الداعي إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ تخصص للاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وتسلم سان مارينو بأن مؤتمر ريو قد شكل بالفعل معلماً في تاريخ كوكبنا وكشف عن مدى جسامة التردّي البيئي على كوكب الأرض. بيد أن سان مارينو تلاحظ بمرارة قصور المبادرات المحددة عن بلوغ مستوى التطلعات. وقد أكدت على ذلك الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة المكرسة لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١.

ومن الجدير بالشناء اقتراح الأمين العام بتنشيط مجلس الوصاية عن طريق تكليفه بولاية الحفاظ على سلامة البيئة الجماعية. وتحظى البيئة باهتمام ذي أولوية لدى جمهوريتنا. فعلى الصعيد المحلي، تضطلع سان مارينو بمشروع لرصد أراضيها يشترك فيه طلاب من مختلف المستويات المدرسية تحت تنسيق وإشراف المعلمين. ويستهدف هذا المشروع إرهاب وعي مواطنينا بأن حماية البيئة هي مسؤولية واقعة على عاتق الجميع دون استثناء.

وفي ميدان منع وإنهاء الإساءة للأطفال، وقّعت سان مارينو اتفاقية حقوق الطفل، وهي تعلق أهمية فائقة على اتخاذ قرارات تستهدف حماية الأطفال من كل أشكال العدوان، بما في ذلك الاستغلال الجنسي.

وتواصل سان مارينو تأييد الكفاح ضد عقوبة الإعدام، مما يتمشى مع كونها أول بلد أوروبي قام بإلغائها وذلك منذ أواسط القرن التاسع عشر، وهي تحت سائر الدول

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولاً لوزير الخارجية والشؤون السياسية لسان مارينو، معالي السيد غبريل غاتي.

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية): الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): يشرفني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفد سان مارينو. وأود أن أشكر الرئيس السابق، سعادة السيد غزالي اسماعيل، على ما قام به من عمل ممتاز، وأن أجدد للأمين العام أطيب تمنيات حكومة وشعب سان مارينو بالنجاح في اضطلاعهم بولايتهم. إن الأهداف المطلوبة من الأمم المتحدة بلوغها هي أهداف هامة وشاقة، ولكنها مثيرة للهمم أيضاً.

هذه المرحلة مليئة بالتوقعات الكبيرة بالنسبة للأمم المتحدة، وجمهورية سان مارينو مصممة على بذل كل ما في وسعها للمساعدة على ترجمة هذه التوقعات إلى أعمال ملموسة وفعالة. ويجب علينا أن نسلم بأن الأمم المتحدة ما برحت تلهم وتعزز وتشجع المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان. وهي عاكفة على بناء صرح قانون دولي جديد.

وقد أوضحت الأمم المتحدة أن السلم لا يمكن تحقيقه وصوره ما لم يتم تصحيح الاختلالات الخطيرة، واحترام كل البشر، بحكم حقهم الأساسي في الكرامة، وعدم التمييز ضدّهم بسبب تنوعهم. ومما له أهمية مماثلة إتاحة فرص التقدم والتنمية للجميع؛ واستخدام موارد كوكبنا على نحو منصف؛ وتجنب الاستغلال المحض والإساءة، مما يعرض مستقبلنا لضرر لا صلاح له.

وعلى الرغم من أن الصراعات لم تعد في العقود الأخيرة تنشب على نطاق عالمي بل تراها تقع في بعض الحالات داخل الحدود الوطنية، فإنها لا تزال تتسبب مع ذلك في وقوع ضحايا أبرياء، وإلحاق أضرار لا حصر لها وتقويض اقتصادات، ولا سيما اقتصادات البلدان الأقل نمواً. والواقع أن أدوات الحرب تغيرت. فقد ازدادت تطوراً وقدرة على التدمير، وأصبحت أيسر إنتاجاً وانتشاراً. وحسبنا أن نمكر في الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ لقد قدر أن الملايين منها مزروعة في مختلف أنحاء العالم، وأنه مع إزالة كل لغم منها يزرع مقابله ٥٠ لغماً جديداً.

وفي هذا الصدد، أؤكد على الحاجة الملحة إلى انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية التي وضعت مؤخراً، وهي

يعكس تمثيل مجتمع يتألف من ١٨٥ بلدا كلها متمتعة بالاستقلال والسيادة وفقا لمبادئ العالمية والمساواة. وهذه من بين الأسباب التي تحمل سان مارينو على تأييد زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن إلا أن هذا - وأشدد على هذه النقطة مرة أخرى - ليس هو الموضوع الوحيد.

وإصلاح الأمم المتحدة لا يتمثل في أن تكون هذه الدولة أو تلك حاضرة في هيئاتها، كبرى كانت أو صغرى، وإنما في أن نشكل المستقبل معا عن طريق التفاهم والمشاركة والوعي والاهتمام والدعم من قبل الجميع. فلنشكل مستقبلا تكفل فيه الأمم المتحدة السلم العالمي وتصونه.

وسان مارينو مقتنعة بأن على الأمم المتحدة، أن تتولى الرصد والحماية في آن معا، وذلك من ناحية لصالح الأفراد الذين تحرمهم دولهم من حقوقهم وحررياتهم أو تحد منها، ومن ناحية أخرى لصالح البلدان، وبصفة خاصة البلدان الصغيرة، التي يخشى من إعاقة نموها أو التأثير عليه.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن كل البلدان والأمم المتحدة نفسها يمكن أن تستفيد من الدور الذي تلعبه الدول الصغيرة، التي يمكن أن تقدم إسهاما هاما أيضا في قضايا كبرى، نظرا لأنه ليست لديها مصالح عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، وإنما لديها تراث من المثل العليا والثقافة والتقاليد التي تحرص على حمايتها.

ونتمنى أن تتحقق تماما هذه الأهداف في الوقت الذي تقف فيه الأمم المتحدة على أعتاب الألفية الثالثة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد إدار كوليف، رئيس وفد أذربيجان.

**السيد كوليف** (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي بداية، سيدي، أن أهنئكم بإخلاص على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، وأن أعرب عن ثقتنا بأن هذه الدورة، ستوفق بفضل قيادتكم الرشيدة والمقتدرة، في أداء المهام التاريخية الملقاة على عاتقها. وإن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع والمسؤول لدليل آخر على الصورة المشرفة التي تكتسبها أوكرانيا المستقلة - التي هي بلد تتمتع أذربيجان بعلاقة ودية للغاية معه - وعلى مساهمة أوكرانيا الملموسة في عمل المنظمة.

الأعضاء على اتخاذ تدابير محددة لإزالة استخدام عقوبة الإعدام.

ويجب ألا ننسى أمر اللاجئين الكثرين الذين يفرون من بلدانهم بسبب الحرب أو الجوع، أو التماسا لمستقبل أفضل يحق لهم أن يتمتعوا به.

وسان مارينو، التي تفخر بتقليد كرم الضيافة تجاه من يلتمسون الملجأ، تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة المشاهدة في مخيمات اللاجئين وأثر وجود هذه المخيمات على السكان المحليين. ونحن ممتنون للمفوضة السامية لشؤون اللاجئين، التي تنهض كل يوم بفعالية بمهمتها الجسيمة.

إن الأمم المتحدة تتكيف مع عملية التغيير بتهيئة الأحوال لاستجابة ملموسة. ويجب أن يكون تشكيلها وتنظيمها وأسلوب عملها مما يتسق تماما مع الواقع الجديد، وأن تكون قوية بما يكفي لمواجهة التحديات الحالية - بل والتحديات الأقوى الكامنة في الألفية الثالثة المقبلة. ولهذا السبب نقدر العمل الذي قام به الأمين العام حتى الآن ونحثه على مواصلة عملية التجديد الأساسية هذه للمنظمة.

فمجموعة إصلاحات الأمم المتحدة التي اقترحها الأمين العام تشكل أساسا جيدا لاستجابة واقعية وفعالة بغية بلوغ الأهداف السامية للمنظمة: وهي السلم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وحماية حقوق الأفراد والشعوب معا. وستتمكن الدول الأعضاء من التركيز على نحو أفضل على هذه الأهداف بأن تحل أولا الأزمة المالية للأمم المتحدة. ولكي تفعل ذلك يلزم وضع جدول جديد للأعباء المقررة يكون أكثر إنصافا، والحد من التكلفة، وإلغاء أو تقليل الهيئات والخدمات حسب الاقتضاء، والشيء الأهم تجنب التداخل مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. والبلدان الصغيرة بصفة خاصة أصبحت مدركة لهذه المسألة، لأنه يصعب عليها بصورة متزايدة ضمان مشاركتها وإسهامها - وليس فقط من الناحية المالية.

وقد أولت سان مارينو اهتماما كبيرا لكل مقترحات إصلاح مجلس الأمن المقدمة من العديد من البلدان أثناء المناقشات. وجميعها تتسم بأهمية متساوية وتشكل قاعدة وطيدة لوضع حلول شاملة وقائمة على الدراسة المتروية. على أن من الضروري ألا يقتصر الإسهام في تصور وتنفيذ عملية إعادة التشكيل هذه على الدول الكبرى. فينبغي لتشكيل الأمم المتحدة المستقبلية أن

دولار. وهذا يكشف بوضوح عن أن ذلك البلد لم يتخل بعد عن خطته العدوانية.

وأعلن رئيس أذربيجان السيد حيدر علييف في خطاب ألقاه أمام الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء زيارته لمقر الأمم المتحدة في آب/أغسطس الماضي، أن أذربيجان كانت وستظل تؤيد التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وأذربيجان على استعداد لأن توفر للسكان الأرمن في منطقة ناغورني كاراباخ أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي وفقا للمعايير العالمية، إلا أنها لن تدع أبدا للاستيلاء على جزء من إقليمها أو تسمح بإقامة دولة أرمنية ثانية على حساب أرضها.

وقد أبدت أذربيجان المقترحات المقدمة في أيلول/سبتمبر من الرؤساء المشاركين لمؤتمر منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا. وأن وضع مشروع اتفاق لوقف النزاع المسلح بناء على تلك المقترحات أمر من شأنه أن يرسي أساسا صلبا لاختراق الحواجز الماثلة في عملية إيجاد تسوية للنزاع المسلح بين أرمينيا وأذربيجان.

إن مجموعة تدابير اصلاح الأمم المتحدة التي اقترحها الأمين العام تشكل وثيقة هامة وأساسية. وأذربيجان ترحب بتقريره (A/51/950) بوصفه أساسا واقعيًا للاضطلاع بالاصلاحيات من أجل تكييف الأمم المتحدة مع متطلبات عصرنا المتغيرة بسرعة، وجعلها أفضل استعدادا للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وأذربيجان حاضرة للتعاون مع جميع الدول الأعضاء، ومع الأمين العام وفريق الاصلاح التابع له بغية بلوغ الهدف المرسوم.

ونحن نؤيد التقييم الواقعي للأمين العام القائل بأن الهدف الرئيسي لعملية الاصلاح الحالية إنما يتمثل في تضيق الهوة بين تطلعات الأمم المتحدة وإنجازاتها. ونرى أن إنشاء منصب نائب الأمين العام، وإنشاء فريق الإدارة العليا، وإنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي وتعزيز اللجان التنفيذية للأفرقة القطاعية هي أمور تشكل، بالإضافة إلى عدد من الاقتراحات الأخرى، معالجة مشيرة للاهتمام وشاملة وأنها ستكفل التناسق في إدارة هذه المنظمة وأدائها فيما هي تتصدى للمهمات الجديدة والمعقدة للقرن الحادي والعشرين.

ونرى أنه نظرا للمشاكل العديدة الملحة فإن الحفاظ على السلم والأمن في أنحاء العالم يجب أن يظل المهمة الرئيسية لمنظمتنا. وفي هذا الصدد، تسجل أذربيجان

وأود أيضا أن أتوجه بتقدير خاص للسيد غزالي اسماعيل الذي كان لنهجه الابتكاري والتزامه المهني الرفيع فضل كبير في تيسير نجاح الدورة الأخيرة، وإظهار كون عملية الإصلاح الجذري للمنظمة على نحو يعزز فعاليتها قد أصبحت عملية لا رجعة فيها.

طوال السنوات الست الماضية راحت جمهورية أرمينيا تواصل عدوانها على بلدي. فرغبة في انتزاع جزء من أراضي أذربيجان والاستيلاء عليه، بدأت جمهورية أرمينيا، وأخذت ترعى، حركة انفصالية في منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية. وفي ذلك كانت تقامر بالمبدأ السامي المتمثل في حق الشعوب في تقرير المصير، وتتجاهل تماما مبدأ السلامة الإقليمية، وحرمة الحدود. وبعد ذلك، كما يعلم الأعضاء، عمدت جمهورية أرمينيا إلى شن عدوان مسلح على جمهورية أذربيجان، محتلة جزءا كبيرا من أراضيها، وتاركة بلا مأوى زهاء مليون نسمة.

وإن اختلاق الساسة الأرمن مؤخرا لما يسمى بجمهورية ناغورني كاراباخ ليس سوى مناورة في استراتيجيتهم الهادفة إلى ضم إقليم ناغورني كاراباخ الواقع ضمن جمهورية أذربيجان إلى جمهورية أرمينيا. وقد رفض المجتمع الدولي هذه السياسة من خلال قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي أعادت تأكيد أن إقليم ناغورني كاراباخ جزء من أذربيجان.

وقد طرح مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في لشبونة في عام ١٩٩٦ ثلاثة مبادئ لتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان هي احترام السلامة الإقليمية لجمهورية أرمينيا ولجمهورية أذربيجان؛ وتعريف الوضع القانوني لناغورني كاراباخ من خلال اتفاق يقوم على أساس تقرير المصير ويمنح ناغورني كاراباخ أعلى درجة من الحكم الذاتي في إطار أذربيجان؛ وضمان أمن ناغورني كاراباخ وجميع سكانها، بما ينطوي عليه ذلك من وجود التزامات متبادلة تكفل امتثال جميع الأطراف لأحكام التسوية.

وكانت أرمينيا هي البلد الوحيد من بين الأعضاء الـ ٥٤ في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي رفض تلك المبادئ. وبينما تقول جمهورية أرمينيا إنها تحبذ التسوية السلمية للنزاع في أقرب وقت ممكن، نجدها قد تلتفت في الفترة ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦ كميات هائلة من السلاح الروسي تفوق احتياجاتها بمراحل، وتشمل دبابات، وعربات مدرعة، وصواريخ سكود، وتبلغ قيمتها بليون



العدد الكلي للأعضاء، الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، ينبغي تناولها أولاً من منظور الحفاظ على كفاءة المجلس وتحسينها.

وإننا نؤيد تأييداً تاماً فكرة الأمين العام القائلة بأن أحد الاتجاهات الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة يجب أن يتمثل في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنسيق التعاون الدولي من أجل التنمية.

ونحن مقتنعون أنه في الوقت الذي أصبحت تعطي فيه أولوية للاستخدام الرشيد لموارد الأمم المتحدة، بما في ذلك الموارد المالية، فإن قرار الأمين العام بالتركيز على الأنشطة التي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بها على خير وجه، سواء من وجهة نظر الانتفاع من الطاقة الفكرية القائمة أو الاستجابة لمطالب مجموعة كبيرة من أعضاء المجتمع الدولي، يعد قراراً حكيماً جداً.

وتقدر جمهورية أذربيجان تقديراً كبيراً طبيعة ونتائج تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فمنذ أن انضم بلدي إلى الأمم المتحدة، نفذت في أذربيجان بمعاونة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة عشرات من مشاريع التنمية الكبيرة الحجم. وهذه المشاريع تترك أثراً إيجابياً على مجمل عملية تحول المجتمع الأذربيجاني. وأود أن أشير بخاصة إلى إنشاء منطقة اقتصادية حرة في سومغيت، وهي ثالث أكبر المدن في أذربيجان، وبرنامج إعادة تأهيل الأراضي الأذربيجانية التي تحررت من الاحتلال الأرمني.

وورحب بفكرة إنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي ونعتقد أن تعزيز التنسيق في أنشطة مختلف الوكالات سيزيد من كفاءة الأنشطة الإنمائية التنفيذية للمنظمة. ومن بين العوامل التي يمكننا أن نساعدنا على تحقيق هذا الهدف، وضع استراتيجية شاملة لأنشطة الوكالات المتخصصة تجاه البلدان المتلقية، والقضاء على الازدواجية في الوظائف والبرامج، والتركيز المتجدد على الأولويات، وتحسين آليات الشراكة مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء.

إلا أن جميع هذه التمنيات والأمال الطيبة ستدلل على أنها حلم يستحيل تحقيقه إذا لم تصبحها قاعدة موارد مناسبة. وفي هذا الصدد، فإن فكرة السيد كوفي عنان بإنشاء نظام جديد لتعبئة الموارد الأساسية لأغراض التنمية، من خلال مساهمات طوعية وتعهدات يتم التفاوض عليها وتتاح أموالها على شكل شرائح متعددة السنوات هي فكرة تستحق الثناء والتأييد. ونحن

ترحيبها وتأييدها لأفكار الأمين العام بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، مع جعل إدارة الشؤون السياسية مركز التنسيق لهذا الغرض.

وهذه المسألة ترتبط ارتباطاً تاماً بمسألة النهوض بجدول أعمال نزع السلاح. وعليه، فإن فكرة إنشاء إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسليح، لتتولى أمر تخفيض وتنظيم التسليح وأسلحة الدمار الشامل، هي فكرة تستحق كل التأييد.

وفيما يتعلق بنزع السلاح ككل، أود أن أتطرق إلى المشكلة الملحة المتمثلة في انتشار الأسلحة التقليدية. فانعدام المعايير التي تنظم الأسلحة التقليدية أمر يثير قلقاً جدياً. ولا يسع المرء إلا أن يوافق الأمين العام في قوله بأن هذه الحالة توجد حلقة مفرغة، من حيث أن الدول الأعضاء تلتزم المساعدة في تسوية النزاعات المسلحة، في حين يجري تنافس شديد على تصدير الأسلحة، بما في ذلك تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاع التي تسعى الأمم المتحدة إلى استعادة السلام فيها. وهذا كله يؤدي إلى مزيد من التصعيد وإطالة أمد النزاعات.

وتوسيع مجلس الأمن مسألة ملحة وحادة ومعقدة. ونعتقد أن أية زيادة في عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن تقتصر على البلدان التي تمتلك القدرة والعزيمة اللازمين للاضطلاع بمسؤولية عالمية، بما في ذلك المسؤولية المالية، عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وعن التنمية المستدامة والاستقرار. وفي هذا السياق، أيدت أذربيجان في مناسبات عديدة ترشيح ألمانيا واليابان، وهما في رأينا تفيان بهذه المتطلبات.

وأى زيادة في عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن تستعيد مبدأ التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد بين جميع المجموعات الإقليمية. وفي هذا الصدد، تؤيد أذربيجان زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن من مجموعة دول أوروبا الشرقية، نظراً لأن عدد أعضاء المجموعة قد تضاعف في السنوات الخمس الأخيرة. ونعتقد أن إعطاء المجموعة مقعداً واحداً غير دائم في مجلس الأمن أمر لا يعكس الحالة الراهنة ولا يتناسب والدور الذي يضطلع به أعضاء المجموعة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد أذربيجان كذلك الموقف المتخذ إزاء مسألة التمثيل المنصف للدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجلس. وإن مسألة

الأمم المتحدة الانسانية التي تستهدف حماية وإنقاذ ضحايا الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا الفكرة الواردة في تقرير الأمين العام والقاتلة بأن الأعمال الانسانية اليوم تتعدى مجرد توفير الإغاثة، فهي تتضمن كذلك الإنذار المبكر، والوقاية، والدعوة، وإعادة التأهيل، بالإضافة إلى المساعدة في التحول إلى التنمية الطويلة الأجل. وفي نفس الوقت، نأمل ألا تسفر التغييرات الهيكلية - مثل إنشاء مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ليحل محل ادارة الشؤون الإنسانية، وتعبئة الجهود لمعالجة حالات الطوارئ المعقدة علاجا أكثر فعالية - عن تخفيض في المساعدات الانسانية المقدمة إلى البلدان الفردي المتلقية التي تواجه عواقب الصراع المسلح والعدوان الخارجي والاحتلال الأجنبي، والتي تأوي مئات الآلاف، بل والملايين، من اللاجئين والمشردين.

وينطبق هذا أيضا على الاصلاحات المقترحة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وأذربيجان عضو في مجلسها التنفيذي. ونرى ضرورة الحفاظ على استقلال اليونيسيف في مجالي جمع الأموال والاتصال بالمانحين لكفالة الحصول على التبرعات اللازمة لتمويل برامج هذه المنظمة، ولضمان تحملها للمسؤولية تجاه المانحين فيما يتعلق بكيفية انفاق هذه الأموال. ونرى أن من المهم أن تظل للوكالات المتخصصة أهداف محددة وآليات لتحقيق هذه الأهداف. ونؤيد في نفس الوقت المقترحات المتعلقة بالانطلاق من منطلق موحد، والتنسيق الوثيق والتفاعل، والأخذ بتدابير لتحاشي الازدواج وتبديد الموارد.

وولاية منظمة الطفولة لا تشمل رعاية الأطفال فحسب، بل حمايتهم وبقاءهم. فهي، إلى جانب كيانات أخرى مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، تنخرط بصورة نشطة في إنقاذ أرواح الأطفال في حالات الطوارئ. وهناك آلية فعالة للتفاعل بين اليونيسيف والمنظمات الإنسانية، والمانحين، والحكومات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. ونأمل ألا يؤدي إنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي إلى إضعاف وظيفة اليونيسيف هذه، بل على العكس أن يقويها.

ونؤيد فكرة إيجاد مقر مشترك لبعثات الأمم المتحدة على المستوى القطري يسمى "دار الأمم المتحدة". ومن المؤكد أن هذا سيشجع على إيجاد تفاعل أوثق وأكثر فعالية بين الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة.

مقتنعون بأن من الضروري منح ولاية ممكنة لمكتب تمويل التنمية الذي يقترحه الأمين العام.

ونرحب باقتراح الأمين العام تعميق وتوسيع الشراكة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بغية توطيد التعاون وزيادة ترشيد الأنشطة وتنسيقها. وقد اكتسبت أذربيجان في الأعوام القليلة الماضية خبرة كبيرة من خلال التعاون المثمر مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبفضل هذا التعاون أمكن تحسين الحالة الاقتصادية العامة في الجمهورية، والحد من التضخم المتزايد، واستعادة النمو الاقتصادي.

ونرى أن إصلاح هيكل ادارات الأمانة العامة التي تعالج الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأداء وظائف جديدة من العناصر المنطقية لبرنامج الاصلاح الشامل الذي اقترحه الأمين العام.

ومن الواضح في الوقت ذاته أن الاصلاح لن يسفر عن أفضل النتائج إن لم يتحقق اصلاح الأوضاع المالية للمنظمة. وفي ضوء هذه الحقيقة، فإننا نفهم أن الاقتراح بإنشاء صندوق ائتمان مزود برأس مال أولي يصل إلى بليون دولار وممول من الإسهامات الطوعية أو من السبل الأخرى التي قد ترغب الدول الأعضاء في اقتراحها إنما هو مجرد تدبير مؤقت إلى أن تركز الحالة المالية للمنظمة على أسس متينة. وفي هذا الصدد، نؤيد أيضا تأييدا تاما اقتراح الأمين العام بفتح حساب إنمائي.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن إصلاح سياسة شؤون الموظفين في الأمم المتحدة يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من عملية الاصلاح. ومما يشغلنا بشدة أن أذربيجان لا تزال إلى اليوم غير ممثلة في الأمانة العامة.

وفي الأعوام القليلة الماضية، طغت على العالم موجة من الحالات الاستثنائية الناتجة عن الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية. ونتيجة لهذه الحالات فقد ملايين الناس ديارهم وحرموها من الغذاء ومن متطلبات الحياة الأساسية، وأصبحوا لاجئين ومشردين. ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لأذربيجان حيث أن اللاجئين والمشردين في جمهوريتنا في حاجة ماسة إلى المساعدات الانسانية الطارئة، فمؤخرا، عانت مناطق متعددة في أذربيجان من السيول الناتجة عن هطول الأمطار المستمر مما ألحق أضرارا جسيمة باقتصادنا وشعبنا. وتعرب أذربيجان عن تقديرها البالغ لأنشطة

حقوق الانسان في مكتب واحد للمفوض السامي. ففي هذا تعزيز لهذا الكيان وإرساء الأساس اللازم للاستخدام الأكفأ للموارد البشرية والمالية المتاحة.

إن تقرير الأمين العام "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) مجموعة شاملة وبعيدة الأثر من التغييرات التي تستهدف تجديد المنظمة. والفكرة الأساسية في التقرير، المتمثلة في أنه ينبغي لعملية الإصلاح أن تكون عملية مستمرة ومطرقة، لا مجرد إجراء سريع، لها أهمية خاصة.

في الختام، أود أن أشير إلى أن التدابير والتوصيات المقترحة تستهدف إيجاد هياكل قيادية وإدارية جديدة والمواءمة بين أنشطة جميع هيئات الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بيلى ميلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والسياحة والنقل الدولي لبربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيادة الرئيس يسعدني أن أهنئكم على انتخابكم، وأن أشارك في الثقة التي أعرب عنها في قيادتكم، وأن أتعهد بتعاون وفد بربادوس في أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أعبر عن تقديرنا العميق لسعادة السفير غزالي اسماعيل على قيادته المتميزة للدورة الحادية والخمسين. وقد رحب وفدي أيضاً بالإدارة الحازمة وتصريف جدول أعمال الجمعية العامة التي تميزت بها فترة رئاسته. ونود أن نرى هذا النهج الجاد يعكس الاتجاه الجديد للأمم المتحدة بعد إصلاحها، لتصبح أكثر كفاءة وفعالية فتتصدى لتحدي التغيير العالمي السريع.

تجتمع الجمعية ثانية لاستعراض المسرح السياسي الدولي في ضوء خلفية تتسم بنزاعات وصراعات متكررة في أجزاء عديدة من العالم. ولا تزال المطالبات المتزايدة على موارد المنظمة تعوق تنفيذ مهمتها الأولى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي على وجه التحديد تعزيز تنمية مستدامة، لا سيما القضاء على الفقر المدقع.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي أن تظل الأمم المتحدة ضمير المجتمع الدولي في النضال ضد الفقر والبؤس، اللذين يعاني منهما العديدون من سكان العالم. ومع ذلك، فإننا نواجه واقعا واضحا، ذلك أنه بدون سلام سنبقى ثمار

وبالنسبة للمنسقين المقيمين، نرى أن من المفيد اختيارهم من بين ممثلي كل المنظمات المعنية. ولتنفيذ ذلك يجب التوصل إلى آلية مناسبة كالتناوب. ونؤيد أيضا فكرة عقد لجان مشتركة واجتماعات متعاقبة للمجالس التنفيذية المناسبة.

وقد حان الوقت، ونحن في عشية القرن الحادي والعشرين، لكي نوظد جهود كل البلدان من أجل الهجوم الحاسم على الجريمة، وإساءة استخدام المخدرات، والارهاب. فالجماعات السرية المنظمة التي تصل إلى التكنولوجيات والأسلحة المتقدمة إنما تتحدى القانون والنظام فضلا عن المؤسسات الاقتصادية والسياسية وغيرها لا في فرادى البلدان فحسب، بل في مناطق برمتها بل في جميع أنحاء العالم. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون في طليعة المعركة للحد من أنشطة تلك الجماعات. وفي نفس الوقت، نحتاج إلى ضمان تمركز جهود المجتمع الدولي إذا كان لنا أن ننجح في القضاء على الجريمة وسوء استخدام المخدرات. وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة توحيد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز الجديد لمكافحة الجريمة الدولية بحيث ينشأ مكتب جديد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة يكون مقره في فيينا.

ولا تزال كفالة حقوق الإنسان من أهم مجالات أنشطة المنظمة. وهي مسألة تزداد الآن إلحاحا نظرا لتغلغل قضية حقوق الانسان في كل جوانب الحياة العامة، كما أنها تعني بنفس القدر كل البلدان وكل المناطق في العالم. وتتصل حقوق الإنسان اتصالا وثيقا بالعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وتدل أحداث السنوات الأخيرة على أن الأعمال التوسعية من جانب بعض الدول، ونزعات الانضال العدوانية، والمصاعب الاقتصادية أمور تجرد الدول من قدرتها على الدفاع عن حقوق الإنسان وكفالتها لمواطنيها على النحو الكافي. ولهذا يكون على الأمم المتحدة أن تدعم أنشطتها للكشف عن العوامل المؤدية إلى الإساءة لحقوق الانسان، ولتحديد هذه العوامل. ونوافق بشكل خاص على التدابير التي أوصى بها الأمين العام فيما يتعلق بالصراعات القائمة أو المحتملة، أو أوضاع ما بعد الصراع التي تؤثر على حقوق الإنسان.

ونرى صحة المناداة بأن يجري النظر في قضية حقوق الانسان بنفس القوة في كل مجال من المجالات الموضوعية الأربعة لبرنامج عمل الأمانة العامة أي السلم والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإنمائي، والشؤون الانسانية. وفي سياق تعزيز عمل شعب المنظمة في ميدان حقوق الانسان، نشي على دمج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان ومركز

بالخطوات التي اتخذت بالفعل في هذا الاتجاه من خلال جلسات الإحاطة الإعلامية المنتظمة وعمليات التقييم الشهرية التي يجريها رؤساء المجلس.

لا تزال هناك مفاوضات صعبة بشأن قضايا أساسية، من بينها حجم المجلس وطبيعته توسيعه واستخدام حق النقض. ويتعين علينا الآن أن نكشف المشاورات، مستفيدين من الاقتراحات المفيدة التي قدمتها الدول الأعضاء والرؤساء المشاركون للفريق. ونأمل أن يتسنى إجراء هذه المفاوضات على نحو جيد التوقيت ومفتوح، وروح التفويق، وبما يرضي الجميع بصورة عامة.

يتضمن التقرير الخاص بتقوية منظومة الأمم المتحدة العديد من التوصيات الهامة لتحسين دور وأسلوب عمل الجمعية العامة، ومحاسبة الأمانة العامة وكفاءتها. وقد يقول البعض إن هذه الاقتراحات ليست كافية. إلا أن وفدي يرى أنها تشكل أساساً صلباً يمكن أن تبنى عليه فعالية هذه الأجهزة. ونحن نتطلع إلى تنفيذها.

لا يزال وفدي يشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة، والتي طال أمدها، وإزاء الآثار الخطيرة على بقاء الأزمة على المدى الطويل. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة تقف على مفترق طرق. ودفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون أية شروط التزام تعاقدي مقدس للدول الأعضاء. ففرض الشروط من جانب واحد، مهما كانت مناسبة، يشكل سابقة خطيرة يمكن أن تعوق عمل الأمم المتحدة وعملية الإصلاح طوال سنوات كثيرة. ونحن نحث الفريق العامل المعني بالموضوع على تصعيد جهوده لوضع المنظمة على أساس مالي أسلم.

وعلى ضوء خلفية إصلاح منظومة الأمم المتحدة هذه، نرحب بالمرحلة الثانية من برنامج الأمين العام للإصلاح "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". فهو يشتمل على مقترحات عديدة بعيدة المدى تستهدف تبسيط الهيكل التنظيمي والإداري للأمم المتحدة وتحسين فعاليتها بصورة عامة. وسيشارك وفدي بنشاط في المحفل المعني الذي سينظر في هذا التقرير، وسيسعى إلى مزيد من الإيضاح والتحديد بالنسبة لعدد من التوصيات الرئيسية.

إلا أننا نعتقد، من حيث المبدأ، أن الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول، وهو الذي يتحمل المسؤولية عن أداء المنظمة أمام الدول الأعضاء، ينبغي أن يكون قادراً على تنفيذ الإجراءات الإدارية التي تقع ضمن اختصاصه المباشر. وفي نفس الوقت، نود أن نحذر من أن الإصلاح

التنمية وأهداف العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لهم حلماً بعيد المنال.

إن الصراعات العديدة، قديمها وحديثها، التي تظلل المسرح السياسي العالمي تبرز الحاجة إلى السعي من أجل السلام بإلحاح جديد، ليتسنى لنا حيثما وجد صراع أن ندعو جميع الأطراف المعنية لمضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة والتعجيل في إيجاد ظروف الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها.

ولكن، ونحن ننظر إلى الألفية الجديدة، نعتقد أن آفاق عهد من السلام الدائم يجب أن تتجاوز الردود التقليدية للتصدي للصراعات بعد نشوبها. وتعزيز "ثقافة السلام" التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تبشر بالخير. وتركز قدراً أكبر من الاهتمام على الوقاية ومعالجة أسباب الصراعات من جذورها. ونحن نشاطر اليونسكو رأيها في أن هذا التحدي واسع وبعيد المدى ويتطلب التزاماً ذا أولوية من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي.

إن الإصلاح المؤسسي وإعادة التشكيل الهيكلي، على المستوى الوطني والمستوى المتعدد الأطراف، رداً على التغيير العالمي السريع، أمر حتمي، وليس خياراً. وتؤيد بربادوس بقوة عملية إصلاح الأمم المتحدة، وقد تابعت باهتمام عميق التقدم في عمل مختلف الأفرقة العاملة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيو (المكسيك).

لقد أنهى الفريق العامل المعني بخطة للتنمية مهمته. ولدنا الآن وثيقة شاملة تجسد أولويات التنمية الرئيسية الواردة في شتى برامج العمل. ولكن لكي تنفذ الخطة، لا بد أن يتم تبنيها على نطاق واسع، لا بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فحسب، بل أيضاً الوزارات التنفيذية للحكومات أيضاً، ولا سيما وزارات المالية. وهنا، لا يزال نشعر بالقلق لأن مسألة تمويل التنمية في المستقبل، وهي مسألة حاسمة، لم تحل. وهذا يزيد من عدم اليقين بالنسبة للالتزام الدولي بالتعاون الإنمائي، الذي قامت من خلاله منظومة الأمم المتحدة بدور داعم هام في البلدان النامية.

ينبغي للمفاوضات الدائرة في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن أن تيسر فرص عضوية البلدان النامية، لا أن تحد منها، وأن تعبر عن الهيكل المتغير للمنظمة منذ عام ١٩٦٥. وتعلق بربادوس أهمية خاصة على مبدأ الانفتاح والشفافية في عمل المجلس وترحب

الاستثمار الاجتماعي. وستستهدف هذه الخطة جيوب الفقر في جميع أنحاء البلد، وتوفير التمويل للبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمجموعات المحلية، مع التركيز على اكتساب المهارات وتمكين المجتمعات المحلية. ومن خلال سياسات متصلة بهذا الموضوع تنفذ الحكومة حالياً تدابير للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وإدماج النساء والشباب بالكامل في العملية الإنمائية.

تتمتع بربادوس بديمقراطية مفعمة بالنشاط، وهي لذلك تعترف بما للمجتمع المدني من تأثير متزايد في تشكيل السياسة الوطنية. وقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لتبني وتعزيز هذه العملية التشاركية، بما في ذلك إنشاء لجان وطنية للعدالة الاجتماعية وإصلاح الدستور، الأمر الذي يسلط الضوء على الأولوية القصوى التي توليها للعدالة الاجتماعية والديمقراطية، والأهمية التي نعلقها على إبقاء هذه الحقوق الأساسية قيد الاستعراض الدوري.

لقد شاركت بربادوس بنشاط، في إطار تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، التي استعرضت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ونحن نعتبر مؤتمر ريو أحد أعظم إنجازات الأمم المتحدة. فقد أكد على إدماج سياسات البيئة والتنمية من خلال برنامج عمل شامل معني ببقاء كوكبنا ذاته، وهو جدول أعمال القرن ٢١. وبصفة أخص، لفت هذا المؤتمر نظر المجتمع الدولي إلى جوانب الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال مؤتمر للمتابعة، أي المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل بربادوس الذي اعتمده هذا المؤتمر.

وشاركت بربادوس الدول النامية الأخرى توقعاتها في أن تعيد الدورة الاستثنائية الحياة إلى روح ريو، وأن تؤكد من جديد الالتزامات المعلنة بتمويل التنمية المستدامة. ولكن الواضح أن الدورة الاستثنائية قصرت عن تحقيق هذه التوقعات. وصحيح أنه منذ عقد مؤتمر ريو أحرز تقدم في سن قوانين واتفاقيات دولية في مجالات التنوع البيولوجي، والبحار، وتغيّر المناخ، والتصحر، وتنفيذ السياسات البيئية على الصعيد الوطني. ولكن عدم احترام المانحين لالتزاماتهم الخاصة بالتمويل والتكنولوجيا كان دون شك العامل الحاسم الأكبر الذي حد من مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ينبغي ألا يكون مدفوعاً بأهداف تخفيض أعداد الموظفين، ولا أن تحدده قيود الميزانية. نحن نعتقد أن الإصلاح ينبغي أن يوجه بالأهداف والأولويات التي تحددها الدول الأعضاء، كما تنعكس في شتى برامج عمل المؤتمرات العالمية، وبالموارد المالية والإنسانية اللازمة لتنفيذها.

لقد حققنا إنجازات علمية مذهلة حقاً في هذا القرن. فقد زرنا القمر وعشنا شهوراً في الفضاء الخارجي. وحققنا تقدماً كبيراً في الطب والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المعلومات ونقل كميات كبيرة بسرعة عالية وفي إنتاج الغذاء، على سبيل المثال لا الحصر. مع ذلك، ثمة الكثير مما ينبغي عمله. فالفقر المدقع والمرض والأمية واعتلال الصحة لا تزال تعاني منها أعداد كبيرة من سكان هذا الكوكب ونحن نقرب من الألفية الجديدة.

لقد فعلت هذه المنظمة الكثير من أجل تخفيف المعاناة. ولكنها لا يمكن أن تواصل القيام بذلك، وأن تقوم به على نحو أكثر فعالية، ما لم تقدم لها الدول الأعضاء بغير أنانية، وكل حسب طاقاته، الموارد المالية والتقنية التي تلزمها لتنفيذ برامجها الاجتماعية.

وفي بربادوس تبرز برامجنا الإنمائية الوطنية الأولوية العليا التي توليها الحكومة للقطاعات الاجتماعية التي تستأثر حالياً بحوالي ٤٠ في المائة من إجمالي النفقات الحكومية. ومن خلال النمو الاقتصادي المتواصل الذي تعززه شبكة فعالة للأمان الاجتماعي، تستهدف الحكومة توزيع فوائد التنمية على شعبها كله. ومن بين البرامج الكبرى الجديدة، برنامج التعليم التقني لعام ٢٠٠٠ - وهو برنامج للقطاع التعليمي مدته خمس سنوات الهدف منه النهوض باستخدام الطلاب والمعلمين لتكنولوجيا المعلومات، وخطة الأعمال التجارية الشبابية المعروفة باسم "ييس YES"، والتي توفر لأصحاب المشاريع التجارية من الشباب التدريب والمشورة والنصح في المجال التجاري، والوصول إلى التمويل.

ومع أن التزامنا القوي بالسياسة الاجتماعية أتانا بعائدات كبيرة، وهو ما يتضح من مركز بربادوس المتقدم في مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثمة مشاكل لها علاقة وثيقة بالفقر بدأت تبرز، وخاصة بين الشباب، وتشير قلقنا العميق.

لذا، شرعت الحكومة في مبادرة كبرى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع خطة عمل لتخفيف حدة الفقر، بما في ذلك بحث إمكانية تطبيق خطة لتمويل

وعند تقديم الدعم لهايتي أثناء ساعاتها الحرجة، حذرت بلدان الجماعة الكاريبية آنذاك، ونحن نحذر الآن مرة أخرى، من أن المهمة ستكون طويلة وشاقة، وأن التقدم سيكون متقطعاً وغير متكافئ، وحث المجتمع الدولي على أن يواصل المسيرة مع هايتي حتى النهاية. لهذا، فإننا ممتنون ليس فقط لمجلس الأمن لموافقته على إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي التي تمتد ولايتها حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بل أيضاً لأصدقاء الأمين العام لهايتي، وكذلك للوفود المعنية الأخرى التي مكنت من التوصل إلى هذا الحل التوفيقى. وهذا التمديد سيساعد على مواصلة تدريب قوة الشرطة الوطنية وتعزيز قدرتها على تأمين الاستقرار الذي يمكن أن تزدهر في إطاره الديمقراطية والتنمية.

وفي أيار/مايو ١٩٩٧، تشرفت بربادوس باستضافة مؤتمر قمة الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة، المعني بالشراكة من أجل الازدهار والأمن في منطقة البحر الكاريبي. وهذا المؤتمر أكد على مصالحنا الاقتصادية والأمنية المتبادلة، وفتح صفحة جديدة في الشراكة بين الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة، تتسق مع الاقتصاد العالمي المتغير.

واعتمد مؤتمر القمة هذا إعلان مبادئ بريدجتاون الذي ستسترشد به خطة عمل طموحة تستهدف النهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية والسلام والرفق الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وتعتبر بربادوس مؤتمر القمة هذا علامة بارزة هامة على طريق التعاون بين الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة. ونحن نتطلع قدما إلى رصد خطة العمل في اجتماعات سنوية تعقد بين وزراء خارجية الجماعة الكاريبية، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ابتداءً من أوائل عام ١٩٩٨.

ونحن على ثقة من أن عملية التشاور هذه ستبذل مشاعر القلق التي تراود بلدان منطقة البحر الكاريبي إزاء عدد من المسائل المهمة للغاية، مثل الأثر المعاكس لسياسة الهجرة التي أقرت مؤخراً على نسيج المجتمع الكاريبي نفسه.

وبربادوس ودول الاتحاد الكاريبي قلقة بشكل خاص من التهديد الذي يمثله تهريب المخدرات والجريمة والعنف وغسل الأموال والفساد على الديمقراطية والمجتمع. وركزت جهودنا الرامية إلى تخليص منطقة البحر الكاريبي من تلك الآفات على زيادة التعاون والمشاركة في المعلومات وعلى تعزيز وتدريب قواتنا من شرطة وخفر

ومع ذلك، نرحب بالقرار المتعلق بعقد دورة استثنائية مدتها يومان لاستعراض برنامج عمل بربادوس في عام ١٩٩٩. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الاستعراض إلى تعزيز قدرة البرنامج على البقاء في المدى البعيد، ويؤكد الدور الحيوي الذي تلعبه الدول الجزرية الصغيرة النامية كمختبر لدراسة التغير البيئي لصالح البلدان كافة. ومع التسليم بضرورة أن تفعل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بجهودها الذاتية، ما هو أكثر لبث النشاط في برنامج بربادوس، نحث المجتمع الدولي على توفير المزيد من الدعم المالي لتعزيز تنفيذ هذا البرنامج، ولا سيما مكوناته الخاصة بشبكة المعلومات والمساعدة التقنية. والاجتماع الوزاري المقبل لبلدان الكاريبي، المزمع عقده في بربادوس في تشرين الثاني/نوفمبر لبحث خطة العمل، سيوفر التوجيه الاستراتيجي لأعمالنا التحضيرية على مدى الشهور العديدة القادمة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى تطورات محددة تثير قلقاً بالغاً في منطقة البحر الكاريبي. إن ضعف منطقتنا، سواء من الناحية البيئية أو الاقتصادية، واقع نعيشه يوميا. فجزيرة الزبرجد، مونتسيرات، وجهت إليها الطبيعة لطمه بالغة القسوة. والناس هناك لا يواجهون فحسب الآثار الناجمة عن كارثة طبيعية، بل يواجهون أيضاً احتمالاً واضحاً بأن تمحى من الوجود جزيرتهم الأم وطريقة معيشتهم. فانفجار بركان تلال لانج سونريير لا يبدي أية علامات على المهادنة. وقد انضمت بربادوس إلى شركائها في الجماعة الكاريبية في توفير المساعدة المالية والمادية لشعب الجزيرة الشقيقة في هذه اللحظات العصيبة. ونحث المجتمع الدولي على أن يهب لنجدة هذه الجزيرة المنكوبة.

كما أن الكوارث التي يصنعها الإنسان يمكن أن تكون بنفس القسوة. فالقرار الذي اتخذته مؤخرا فريق منظمة التجارة العالمية بخصوص مسألة الموز، هدد في التصميم شريان حياة البلدان المصدرة للموز في المنطقة. إننا نعرف أن التنوع حل طويل الأجل. ولكن هذا التحول الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها، أو دون الدعم الثابت من المجتمع الدولي. وبربادوس تنضم إلى البلدان المتضررة في النداء الذي توجهه من أجل هذا الدعم.

وفي حزيران/يونيه الماضي، رحبت بربادوس وسائر دول الجماعة الكاريبية بانضمام هايتي إلى جماعتنا، بوصفها العضو الرابع عشر. ومستقبل هايتي الآن أصبح مرتبطاً بمستقبل الجماعة الكاريبية.

مزقتها الصراعات وحيث لا يزال ملايين الأشخاص محبوسين في مصيدة الفقر والحرمان.

إن بربادوس تؤمن بأن هذه المؤسسة التي لا غنى عنها قادرة على مواجهة هذه التحديات. إلا أنها يجب أن ترتب شؤونها الداخلية بسرعة لتتمكن من تكثيف جهودها فيما يتعلق بالأولويات التي تحدد مهمتها الفريدة المتمثلة في تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وبربادوس تتعهد بتقديم كامل التزامها ودمعها.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جيبوتي، سعادة السيد روبل علهاي.

**السيد علهاي** (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنقل إلى الرئيس تهاى وفدي الحارة لانتخابه لترؤس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ونحن على وشك أن نعيش ما يمكن أن يكون لحظة حاسمة في تاريخ توجه المنظمة وقدراتها. إن خبرته الدبلوماسية الواسعة تجعلنا نشعر بالاطمئنان من أن زمام الأمور هو في هذه اللحظة في أيدي قديرة جدا.

ولا بد من أن نتقدم أيضا بعميق الشكر إلى سلفه، السفير غزالي إسما عيل ممثل ماليزيا، للمستوى العالي من الأهمية العملية والتركيز والالتزام الذي تم بلوغه في الدورة الحادية والخمسين لدى اضطلاع بجرأة وحذافة بمنصب الرئيس. إن تقديراته الصريحة للمسائل الدقيقة التي تواجه المنظمة، لا سيما ما بثه من زخم استثنائي في مسألة إصلاح الأمم المتحدة، ستكون ملموسة حتى ما بعد دخول الألفية المقبلة بزمين بعيد.

ويسرنا سرورا كبيرا أيضا أن نتوجه بأصدق التهاني إلى الأمين العام الجديد، السيد كوفي عنان. فبعد مرور أقل من عام على اضطلاع بتلك المسؤولية الرفيعة وظف خبرته الهائلة ورؤياه للتأثير في عمليات الأمم المتحدة. كما برهن على تمتعه، من خلال خبرته الطويلة والمخلصة للأمم المتحدة بوعي حاد بالحاجة إلى منظمة قوية وقادرة على الاستجابة. إن مقترحاته الإصلاحية الشاملة تقطع خطوات واسعة نحو حلم ظل تحقيقه في الماضي بعيد المنال. ونحن على ثقة من أنه سيثابر على مهمته الثقيلة المتمثلة في توجيه دفعة المنظمة إلى بر الأمان.

سواحل. ونرحب بالدعم القيم الذي تلقاه هذه الجهود من قبل شركائنا الثنائيين وكذلك من المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات. وستوفر الدورة الخاصة للجمعية العامة بشأن مسألة المخدرات التي ستعقد العام المقبل، فرصة قيّمة لمشاطرة خبراتنا، وأيضا للتعلم من خبرات الآخرين.

واسمحوا لي أن أعلّق بإيجاز على ظاهرة العولمة، التي أعطت أفق التنمية شكلا جديدا، والتي تترتب عليها تبعات بعيدة الأثر على الاتحاد الكاريبي. إن إعادة تنظيم التعاون بين الاتحاد الكاريبي والولايات المتحدة وتعزيزه جزء لا يتجزأ من تكيفنا مع قوة الدفع الهائلة هذه. وقد أصبحت البلدان النامية، من خلال تحرير التجارة والمالية والخدمات والتوسع السريع للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، قوة قيادية في هذه العملية، على الرغم من الاختلاف الشاسع فيما بين البلدان من حيث مستوى التكيف ووتيرته. وتشاطر بربادوس الدول النامية الصغيرة قلقها، فهي دول معرضة بدرجة كبيرة للتهميش في هذا المناخ التنافسي حاد الشراسة بالنظر إلى تشتت قاعدتنا من الموارد الطبيعية والبشرية وقدرتنا الإدارية والفنية المحدودة.

وتوفر العولمة فرصا جديدة للتجارة والاستثمار - والشاهد على ذلك أداء اقتصادات شرق آسيا. إلا أن البلدان الأقوى هي التي استأثرت بحصة الأسد من الأرباح، مما زاد من حرمان الضعفاء ومن بروز عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها بصورة أوضح. ولهذا السبب نحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بالنيابة عن الدول الأكثر تعرضا، بدور أكبر في الدعوة إلى إجراء حوار حول السياسة العامة بشأن العولمة.

وتقر دول الاتحاد الكاريبي بأننا يجب أن نعزز قدرتنا التقنية للتفاوض بفعالية على اندماجنا بالاقتصاد العالمي. وقد أنشئت، تبعا لذلك، آلية إقليمية للتفاوض من أجل إدارة هذه المفاوضات الحاسمة، التي ستحدد علاقاتنا المقبلة مع الكتل التجارية الكبرى.

ومعروض على هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة العديد من المسائل الهامة للغاية. ويجب على هذه الدورة أن توجه عملية الإصلاح التي ستحدد، في الواقع، مستقبل المنظمة نفسه. كما يجب عليها تسوية الأزمة المالية المزمنة والحادة التي تهدد نزاهة المنظمة وقابليتها للاستمرار. ويجب عليها مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة والاستقرار في العديد من البلدان التي

والاجتماعية. وهذه، كما يبدو، هي بالتحديد أهداف مقترحات الأمين العام الشاملة البعيدة المدى، الصادرة تحت عنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". إنها مجموعة جادة وقوية من المقترحات التي تستحق أكبر قدر من اهتمامنا. وجيبوتي تؤيد تأييدا تاما المقترحات وتحبذ تنفيذها بوصفها مجموعة متكاملة.

لقد أعربت الجمعية العامة في هذه الدورة عن تأييد مطلق لمقترحات الأمين العام للإصلاح، وبخاصة في تصميمها كمجموعة متكاملة. إنها ينبغي اعتبارها هكذا من جانب الجمعية. وسيكون من المفيد النظر إلى المقترحات بوصفها مقابلة للاتفاق الاستراتيجي الجديد الخاص بالبنك الدولي. فكلتا المبادرتين يراد بها الانتقال بالمنظمة التي تتصل بها إلى الألفية المقبلة بتحقيق تجديد رئيسي للمؤسسة.

إننا نعلم أن كل عنصر من عناصر المجموعة الكاملة لمقترحات الأمين العام قد لا يتفق عليه الجميع. فالاختلافات في الرأي ممكنة الحدوث ومتوقعة. وبالفعل، فقد أعرب عن مخاوف حقيقية، بل حتى عن الشك، في أية عملية إصلاح قد تترجم إلى مجرد ممارسة لخفض النفقات فقط، الأمر الذي يعني في آخر الأمر تركيزا أقل على التخلف الاقتصادي والفقر والاضطرابات الاجتماعية. وهذه مخاوف حقيقية أنا واثق بأن الأمين العام يعيها ويجب أن يعالجها. لكن من أجل الهدف الأكبر محل الاهتمام، فلنمتنع عن التفاهات. إننا نحتاج، بدلا من ذلك، إلى اعتماد نهج واقعي إيجابي للمجموعة الكاملة من اقتراحات الإصلاح. وبهذه الطريقة، يمكن أن نجنب أنفسنا إجراء مناقشات طويلة مطولة، إن لم تكن لا نهاية لها، تنتهي في كثير من الأحيان - كما نعلم من الخبرة - إلى طريق مسدود، أي إلى نوع من الشلل نتيجة المبالغة في التحليل.

إن الأمين العام، متجاوبا مع حقائق حالة المنظمة المالية الكئيبة، اقترح عملية إعادة تنظيم موثوق بها تعزز الكفاية والقدرة على الاستجابة وتسهم بشكل فعال في دعم الأمم المتحدة بحيث تصبح قادرة على الوفاء بمهمتها.

يبدو أن هناك توافق آراء عالميا بشأن الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة. لكن مما يؤسف له أن الكثير من قوة الدفع تمليه حالة المنظمة المالية الحادة. وإذا ما كان للدول الأعضاء أن تحترم التزاماتها بموجب المعاهدة بدفع أنصبتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ودون أية شروط، لكان من شأن الإصلاح أن يركز على ما يمكن للأمم

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة نقطة انطلاق ممتازة لإجراء استعراض للمسائل الأساسية التي تواجه البشرية اليوم. فمن ناحية، هناك الآثار الواسعة الانتشار لانتهاج الحرب الباردة وولادة سوق عالمية واحدة وتيار الأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، هناك التيارات المشؤومة التي تقود إلى تفتيت المجتمعات، والبحث عن هويات جديدة مع ما ينجم عن ذلك من انتشار للحروب الأهلية والصراعات. لذلك، فالحاجة إلى التصدي لحالات ما بعد الصراع ملحّة اليوم إلحاح الحاجة إلى منعها. وثمة إقرار عالمي الآن بأن معظم هذا الصراع ناجم عن انتشار الفقر والتخلف الحاد اللذين يواجهان مجتمعات عدة.

وإذا ما كان لاقتصاد ما أن يتغلب على الفقر والتخلف يجب عليه اليوم المشاركة في الاقتصاد العالمي الذي بات قوة قيادية في العالم. وتفيد دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧ بأن جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تحتاج إلى رفع دخل الفرد فيها بمعدل لا يقل عن ٣ في المائة سنويا. وتحقيقا لهذه الغاية، تسلم الدراسة، ويتفق الأمين العام معها، بأن البلدان الأقل رخاءا تتطلب بشكل خاص، بيئة اقتصادية مشجعة بدرجة أكبر من البيئة القائمة الآن.

إن العناصر التي كانت حتى الماضي القريب تحدد عالمنا، تغيرت تغيرا جذريا وسريعا. إذ سرعان ما تراجعت الشواغل المسيطرة المتمثلة في الحرب الذرية العالمية والحرب الباردة والسياسات الهدامة المتمثلة في الاستعمار والفصل العنصري، لتفسح المجال أمام تحديات الفقر والعولمة والتنمية. وهذا الواقع أوجد طلبا لا سابق له على الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة في وقت تواجهه هي نفسها تحديات كبيرة في عالم يشهد تغيرا ثوريا.

ولكي تحافظ الأمم المتحدة على أهميتها يجب أن تقوم بإجراء تكييفات أو تغييرات هيكلية أساسية لا يمكن بعد الآن معالجتها بإصلاحات آنية متقطعة. وإجراء إصلاح منسق كامل شامل للهيكلة كونه ضروري لإعادة النظر في هيكل الأمانة العامة بأكمله وتبسيطه؛ وخلق ثقافة تنظيمية جديدة ذات تركيز جديد؛ ودمج المهام؛ وتصنيف البرامج المتداخلة والقضاء على الازدواجية؛ والقضاء على الإسراف المالي؛ وتعبئة موارد جديدة للتنمية؛ ودعم وتعزيز تنسيق عمليات الأمم المتحدة على المستوى الميداني. والمدخرات الناتجة عن هذه الترشيدات والحد من انعدام الفعالية والنفقات الإدارية يمكن توجيهها إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية



ولكن يوجد أيضا ظهور متزايد مشجع لتحرك نحو إعادة إنشاء شكل من أشكال البنية الوطنية ولوضع الخلافات جانبا. ولا يمكننا أن نتجاهل ومضة الأمل هذه مهما كانت بعيدة المنال. ويبدو أن الفصائل، باستثناء فصيل واحد أو اثنين، تسعى إلى عقد مؤتمر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في الصومال، في مدينة بوساسو. والهدف من هذا هو إنشاء سلطة مؤقتة تكون مهمتها الرئيسية الإعداد لوضع دستور، وإجراء انتخابات، وكما هو مأمول، وتشكيل حكومة وطنية. وهذا الجهد دون الإقليمي، الذي بدأته إثيوبيا، لا يحظى فقط بتأييد واسع من جانب العديد من الحكومات والمنظمات، بل ربما يعد أكثر المبادرات تبشيرا بالخير في الوقت الحاضر.

إن الوقت الطويل للتقدم نحو المصالحة، المأزق الخانق، يجب أن ينتهي. لقد حان الوقت لنقول لأخواتنا وإخواننا الصوماليين "كفى ما كان" كفى البؤس، والتشويه، وسفك الدماء، والدمار. كفى اللامبالاة الحمقاء بالحياة والممتلكات والوطن وإهمالها الطائش. كفى الاحتمالات الضئيلة لمستقبل مشكوك فيه لجيل كامل من الصوماليين. كفى وضع الصومال على هامش التاريخ. ففي نهاية المطاف سيسود إبداع الشعب الصومالي وبُعد نظره وعزمه. والصومال يمكنها أن تستفيد بالنظر إلى دمارها والفوضى التي تسودها من مثال ليبيريا التي كانت، مثل الصومال، بلدا مقضيا عليه، بلدا من حيث الإسم فقط، منذ شهور قليلة مضت. فهناك أيضا لم ينجح الصراع بين أمراء الحرب والفصائل إلا في جعل البلد يركع. والآن، عن طريق الحوار والعزم المتناسقين، والحث المستمر من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، أجريت انتخابات وأعيد إحلال الاستقرار والسلم، وهناك حكومة شرعية تتمتع باعتراف دولي. ونفس الشيء يمكن أن يصدق على الصومال.

إن بلدان المنطقة، والأمم المتحدة، والدول التي لها علاقات تاريخية مع الصومال والمجتمع الدولي كله يجب أن تدعم أدبيا وأيضا ماديا الجهود المستمرة للتوصل إلى حوار ومصالحة وسلام ووثام دائم في الصومال. وهذا قد يكون، كما كان في ليبيريا، جوهر الرسالة التي نوجهها إلى المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحاسم. ونحن يجب أن نرد، ونرد متحدثين، بصوت واحد.

إن جيوتي، بسبب التقارب الوثيق، والعوامل العديدة المشتركة التي تربطنا معا، لها مصلحة خاصة في مصير ورفاه الشعب الصومالي. ولهذا أخذنا زمام المبادرة - منذ وقت يرجع إلى ١٩٩١، عند نشوب الصراع - لجمع

المتحدة أن تفعله وما يجب عليها أن تفعله أكثر من التركيز على ما لا يمكنها أن تفعله وما لا تقدر على أن تفعله. إن الأمم المتحدة الفعالة لا يمكنها أن تعمل بموارد متضائلة لا تكفي لإبقائها على قيد الحياة وتجعلها دائما على حافة الإفلاس.

إن السيولة المالية للأمم المتحدة هي، في النهاية، من مسؤوليات الدول الأعضاء. وتوفير التمويل القوي شرط ضروري لتحقيق فعالية واستقرار المنظمة. ودون تدفق مستمر يمكن التنبؤ به للموارد فإن الخطر الذي يتعرض له استقلال الأمم المتحدة، إن لم يكن بقاؤها ذاته، يصبح خطرا حقيقيا.

مسألة إصلاح مجلس الأمن لا تحتاج إلى ربطها باقتراح الإصلاح الذي قدمه الأمين العام، فالإصلاح يجب أن يسير في طريقه، ويجب البت فيه بشكل مستقل، إلى أن يتوج في صورة قرار لاعتماده.

تمشيا مع نمو عضوية المنظمة، يجب توسيع المجلس ليعبر عن الحاجة الملحة إلى تحقيق تمثيل منصف. وبالنظر إلى المناقشة الكبيرة التي أثارها هذه المسألة طوال سنوات، نعتقد أن الوقت قد حان لإحداث تغيير في مجلس الأمن، لا سيما بقبول أعضاء دائمين جدد من جميع مناطق العالم ومن البلدان الصناعية التي تتوفر لديها نفس القوة مثل البلدان الأعضاء الحالية. وكما نعلم جميعا، أحد الأركان الرئيسية لفرضية الحكم الجيد أن يكون لجميع أعضاء أية هيئة سياسية دور عادل ومنصف في صنع القرارات التي تؤثر عليهم. وجيوتي تؤيد تأييدا تاما موقف منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز المتعلق بتوسيع المجلس وتشكيله وأساليب عمله.

الصومال، عدا عن كونها مجازا يجسد فشل حفظ السلام الدولي، خرجت من مسرح الاهتمام الدولي، وهذا أمر يؤسف له، لأنه كانت هناك جهود إقليمية ودولية لإقامة حوار بين الأطراف. والحقيقة، أن جزءا كبيرا من الصومال لا يزال واقعا في دائرة من البؤس وفي مأزق سياسي، بغير سلطة مركزية أو أمن داخلي أو تماسك وطني. وانتشار الأسلحة التقليدية ولّد انعدام الأمن والبلبل السياسية - الأمر الذي يمثل تهديدا وشيك الوقوع حتى لأمراء الحرب وللاحتمالات الطويلة الأجل لإحلال سلم في البلاد وفي المنطقة. وكما هو الحال غالبا، ربما تكون هناك عناصر أجنبية تنشئ مصالح مفيدة في ظل حالة الفوضى الحالية.

البلدان نموا معدلات نمو إيجابية مما يبيّن الآثار الحميدة لجهود الهيكلية والإصلاح التي تجرى حالياً. هذه العلامات المشجعة أكملت الجهود الرامية إلى إشاعة الديمقراطية وتحقيق سلامة الحكم والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

ومن المسلمّ به بشكل عام في الوقت الحاضر أنه كلما زاد عدد الشعوب والبلدان التي تشارك في الاقتصاد العالمي، تزايد الإنتاج وتزايدت الثروة للجميع. ولكن يصح القول بنفس القدر إن عدداً من البلدان النامية، ذات الأسواق الصغيرة والهيكل الأساسية الضعيفة والقوى البشرية غير المدربة والمستويات العالية من الديون الخارجية، لا تستفيد من حقبة العولمة السريعة هذه ولا تستطيع أن تتغلب على هذه التحديات. ومعظم أقل البلدان النامية - و ٣٣ بلداً منها من بين ٤٨ بلداً في العالم كله، تقع في أفريقيا - تواجه خطر زيادة التهميش على الرغم من جهودها المصممة، التي ينبغي أن تحظى بقدر أكبر من الدعم الدولي، لإجراء الإصلاحات.

يقترن بذلك تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية الذي وصفه وزير التعاون الإنمائي في النرويج بأنه أمر غير مقبول لأن أشد البلدان فقراً تحتاج إلى تمويل الخدمات الاجتماعية الرئيسية والهيكل الأساسية فضلاً عن بناء القدرات والكفاءة.

وأقل البلدان نمواً، وخاصة الموجود منها في أفريقيا، يفصل بين تقدمها المستدام وهبوطها خيط رفيع جداً. ومن المتوقع أن تضطلع بإصلاحات مكثفة في نفس الوقت الذي تعالج فيه الاحتياجات الاجتماعية الناشئة عن انتشار الفقر وتردي البيئة والانفجارات السكانية الحضرية. وأفريقيا ما زالت لا تجتذب تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة كبيرة، والاستثمارات الضئيلة التي تجتذبها تتركز غالباً في عدد قليل من البلدان.

الصراعات الداخلية في عدد من البلدان الأفريقية تقوض بشكل خطير الاستقرار الإقليمي الهش في هذه البلدان، والقادة الأفارقة والمنظمات الأفريقية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية لغرب أفريقيا، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، يعملون بنشاط ودون كلل لوقف الأعمال العدائية وتحقيق المصالحة وإعادة توطيد القانون والنظام.

وعلى الجانب الإيجابي، نهنئ ليبريا على تغلبها في نهاية المطاف على إرقة الدماء المستمرة التي طال أمدها وعلى عملية تدمير الذات، غير أننا نشجب تزايد

الأطراف المتناحرة في مؤتمرين موضوعيين متتاليين للمصالحة في جيبوتي. ومنذ ذلك الحين عكفنا على الاهتمام بالحالة هناك. ومن المعروف أن جيبوتي استقبلت تدفقاً مبركاً من اللاجئين من الصومال. وكان هذا أمراً ساعداً بالنظر إلى حجمنا ومواردنا. وهذا العمل الإنساني الضخم من جانبنا يتجاوز قدرتنا على الاستمرار فيه على نحو غير محدود. ونطالب المجتمع الدولي بمواصلة دعم تضحياتنا عن طريق الإسهام الكبير في تخفيف هذا العبء.

تمر منطقة القرن الأفريقي بمرحلة استقرار وتحديث نسبين. ولا تزال آثار الصراعات الماضية ظاهرة للعيان، في صورة التدمير المادي والمؤسسي والإنساني، وتتطلب إعادة التعمير تعاوناً إقليمياً حقيقياً. وشعوبنا وأرضنا ومياهنا وسواحلنا واقتصاداتنا متكافلة ولا يمكن لأي منا أن يعيش بمعزل عن الآخرين. وهذه هي الروح التي ينبغي أن تسود.

ولدينا مؤسسة إقليمية هامة تتمثل في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تعمل كنقطة تركيز إقليمية للتعاون الإنمائي وحسم الصراعات. وقدرات هذه الهيئة ومواردها تستحق الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

وتواصل جيبوتي عملية التحول الاقتصادي والإصلاح المؤسسي وتسريح الجنود. ونحتاج في كل مجال من هذه المجالات إلى مساعدة دولية سخية، ولتحقيق هذه الغاية نود أن نعرب عن تقديرنا للتعهدات التي أعلن عنها في مؤتمر المائة المستديرة الذي عُقد في أيار/مايو من هذا العام تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز.

وكان لتركه عدم الاستقرار في الماضي، وانتشار الصراعات وانحيار الدول في القرن الأفريقي، آثار مدمرة كثيرة على جيبوتي. ولا شك إننا عانينا مع جيراننا ولكننا نشق في أن جهودنا للتغلب على هذه الصعوبات ستلقى الدعم من جانب المجتمع الدولي.

واستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأقل البلدان نمواً ١٩٩٧، يبيّن أن التدهور الشديد الذي عانت منه أقل البلدان نمواً في الثمانينات انعكس اتجاهه في ١٩٩٥ واستمر التحسن في ١٩٩٦. وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري، حققت بعض أقل

أوقعت على الأراضي الفلسطينية أدت إلى زيادة تفاقم حالة متفجرة بالفعل.

ومما لا شك فيه أن الآثار الاقتصادية لهذه العقوبات مدمرة، ومما يدعو إلى السخرية أن أوصلو أقتنعت غالبية الفلسطينيين أنه قد يكون من الممكن التعايش مع إسرائيل في سلام في ظل دولة فلسطينية مستقلة تتحكم في مصيرها. بيد أنهم الآن مجرد رهائن أمنية تحت قسر وضغوط مستمرة.

الحالة الأساسية في فلسطين لم تتغير. فإسرائيل تريد الأمن والسلام، والفلسطينيون يريدون الأرض ويريدون أيضا السلام والأمن. ولا يمكن لأي طرف منهما أن يفرض على نحو انفرادي شروطا على الطرف الآخر. إن تصاعد العقوبات لن يحقق الأمن. وينبغي لإسرائيل أن تبدي الجدية والاستعداد للتحرك صوب سلام آمن في الشرق الأوسط ونحو مفاوضات جديدة بالثقة وتسوية دائمة على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وتبادل الأرض مقابل السلام.

وبالنسبة للغالبية العظمى من الجنس البشري، أدى التراجع المفجع في عملية السلام إلى جزع عميق. وسيكون من المحزن الاستمرار في تجاهل الرغبة في تحقيق السلام والأمن والعدالة والحل أو إساءة استغلال تلك الرغبة. ونأمل أن تواصل الوزيرة أولبرايت مساعيها بغية إبقاء عملية السلام في مسارها.

مرة أخرى نناشد إيران، والإمارات العربية المتحدة، أن تبدأ مفاوضات جادة لإيجاد حل سلمي للنزاع بشأن الجزر الثلاث التي تحتلها إيران.

كان مؤتمر أوصلو الدبلوماسي الذي اختتم أعماله مؤخرا، والذي سعى إلى فرض حظر عالمي على إنتاج وتوزيع وتخزين واستعمال الألغام الأرضية حدثا بارزا. إننا نرحب بهذا الإنجاز الهام الذي يوفر لنا الآن أداة لوقف قتل الآلاف من البشر كل عام بالأجهزة الموجودة حاليا في كل أنحاء العالم والتي يبلغ عددها ١١٠ ملايين جهاز.

وحتى نحول دون تحول قريتنا العالمية إلى معسكر مسلح يجب أن ندرك أن اتفاقية الألغام الأرضية التي ستوقّع في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام لها من الأهمية ما لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ومما لا شك فيه أن الألغام

العلامات على عودة الأعمال العدائية في الكونغو ونشجب أيضا عملية الإطاحة بالحكومة الشرعية الدستورية في سيراليون. ونأمل أن تتوج بالنجاح جهود بلدان المنطقة عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبالمثل، نشيد بمثابرة الرئيس عمر بونغو رئيس غابون، والسفير محمد سحنون الممثل الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لجهودهم الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار الدائم في برازافيل وإيجاد حل سياسي لمواجهة التحديات الصريحة لسلطة الرئيس المنتخب.

وقد ظهرت تحديات مماثلة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومؤخرا في جزر القمر، وهذه التحديات إما نجحت أو دفعت بالحالة إلى طريق مسدود. ونأمل أن يسود التعقل في نهاية الأمر في جميع هذه الحالات حتى نجنب الشعوب المزيد من النزاع وعدم اليقين.

وفي هذا السياق أرحب بمبادرة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، التي جاءت في الوقت المناسب، بعقد جلسة وزارية خاصة لمجلس الأمن الدولي بشأن أفريقيا، وقد عقدت هذه الجلسة بالفعل بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونبغى أن هذه المبادرات الجريئة ستساعد في تخفيف الاتجاهات المشؤومة نحو زيادة الانعزالية والتركيز الداخلي في بعض البلدان المتقدمة النمو، حيث يبدو أن الأحداث التي تجري في أماكن بعيدة عنها لم تعد تدخل في مجال اهتماماتها الأساسية.

ونرحب بقيام وزيرة الخارجية أولبرايت بحقق هذا الزخم الجديد في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. إن القرارات الانفرادية من جانب إسرائيل يجب أن تتوقف. ويجب أن تمتنع إسرائيل عن القيام بأعمال تعرقل وتعطل دائما الاتجاه إلى إجراء المحادثات. وعلى عكس ما تود إسرائيل أن تقنعنا به فإن عملية السلام لم تتضرر من الانفجارات الانتحارية وحدها، التي أودت لسوء الحظ بأرواح كثيرين، ولكن أيضا من رفض إسرائيل تنفيذ أحكام الاتفاق المؤقت.

لا يمكن لأحد بطبيعة الحال أن يتفاوض عن هذه التفجيرات وما نجم عنها من خسائر كبيرة في الأرواح. هذه الأعمال ينبغي إدانتها وهذا يؤكد الحاجة الملحة لاستئناف عملية السلام بتصميم حقيقي. والعقوبة التي

المالية الحالية. وهي بالتالي ترحب ببرنامج الإصلاح الذي قدمه إلى الجمعية العامة. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام كامل للمقترحات المحددة المطروحة، مثل إجراء تخفيض معقول في عدد موظفي الأمانة العامة، وتخصيص الوفورات التي ستنتج عن ذلك للتعجيل بعملية التنمية، وإنشاء منصب نائب الأمين العام، وإنشاء فريق الأمم المتحدة للتنمية، عملاً على تحسين عمليتي التنسيق والإدارة. ومن الواضح أن إصلاح الأمم المتحدة ليس من المناسبات العابرة، ولكنه بالأحرى عملية كاملة. ونحن نشاطر الرأي القائل بأنه عملية مستمرة، ينبغي أن تقاس نتيجتها النهائية بحسب ما تحققه من زيادة في كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها.

وتؤيد منغوليا الرأي القائل بأن توسيع عضوية مجلس الأمن بفتيتها الدائمة وغير الدائمة ينبغي أن يتيح تمثيلاً إقليمياً عادلاً، وأنه ينبغي إضفاء الطابع الديمقراطي على أنشطة المجلس وجعلها أكثر شفافية. وعلى الرغم من توسيع عضوية المجلس، فإن أغلبية الدول الأعضاء ستظل غير ممثلة تمثيلاً مباشراً. وعلى ذلك، فإن اقتراح منغوليا الداعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الأكمل للدول الأعضاء في أعمال مجلس الأمن بما في ذلك اجتماعاته الرسمية يجد تأييداً متزايداً داخل المنظمة.

وتقدر منغوليا وتدعم جهود الأمين العام الرامية إلى إيلاء الأولوية إلى القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، وبث الحيوية في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية والنهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يكون من الأمور الحيوية أن تكثف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات الدولية للتجارة والتمويل أنشطتها في هذا المجال وأن تحسن من تنسيق أوجه التفاعل فيما بينها.

وقد أصبح من الأمور المقبولة عالمياً اليوم أنه يمكن تحقيق التنمية المستدامة إذا ما تم تناولها بطريقة شاملة، وأن النمو الاقتصادي المطرد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن خطة للتنمية، التي اعتمدت هذا العام، قد تم وضعها انطلاقاً من هذه الروح بالذات. ونحن نعتبرها من الوثائق الهامة التي تحدد استراتيجية التعاون الدولي من أجل التنمية، ونعتقد أن تنفيذ أحكامها له أهمية حيوية.

لقد استعرضت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي وقيمت تنفيذ قرارات قمة ريو، كما حددت الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ في

الأرضية خطيرة، شأنها في ذلك شأن الإرهاب والاتجار بالمخدرات والعصابات الإجرامية الدولية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد شوخيرين ألتاغيريل، وزير خارجية منغوليا.

**السيد ألتاغيريل** (منغوليا) (تكلم بالمنغولية، والترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد بالإنكليزية): يسرني أن أهنيئ سعادة السيد أودوفينكو وزير خارجية أوكرانيا بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة، وأن أتمنى له النجاح في اضطلاع بمسؤولياته وواجباته الهامة. وأود أيضاً أن أشكر السيد غزالي، الممثل الدائم لماليزيا والرئيس المنتهية ولايته، على إدارته القديرة للدورة السابقة وما طرحه من مبادرات خلالها.

لقد أدى تفسخ الهيكل العالمي الثنائي القطب وانتهاء الحرب الباردة إلى تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق الغايات والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. وأصبحت العولمة - وما انطوت عليه من تكامل وترابط شديد في المجال الاقتصادي - اتجاهاً سائداً في كل أنحاء العالم. وتتطلب التغيرات الأساسية التي تمر بها العلاقات الدولية، وكذلك التحديات الجديدة وجدول الأعمال العالمية، أن تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول الأعضاء بتوفير رؤى جديدة وجهود وإجراءات جماعية تتناسب وهذا الواقع الجديد. وأود أن أؤكد أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي تعترف بهذه التغيرات، وتتكيف معها، وتسهم في هذه العملية. ويكاد يكون من غير الممكن أن نتصور مستقبلنا المشترك إذا لم نعمل معاً على حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والقضايا الناجمة عن التخلف والبطالة والجوع والفقر، والمرض والجريمة، والكوارث الطبيعية.

وتؤيد منغوليا جعل الأمم المتحدة منظمة فعالة وكفؤة وقادرة على التصدي لتحديات الألفية الجديدة - وأداة سياسية واقتصادية وقانونية قادرة على حماية مصالح جميع الدول، لا سيما الدول الصغيرة، على أساس من المساواة والعدالة.

لقد كان إصلاح الأمم المتحدة موضوع مناقشة مضمونية في السنوات الأخيرة. لذلك، من الطبيعي أن تكون خطة الإصلاح، وخاصة تقرير الأمين العام بشأن برنامج الإصلاح، في بؤرة الاهتمام في هذه الدورة. وتشيد منغوليا بإشادة واجبة بالجهود البناءة التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة والتغلب على أزمته

وحرياته الأساسية. وينبغي أن يجد ذلك كله التعبير الذي يستحقه في أنشطة الأمم المتحدة.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية العامة أن منغوليا قد صادقت في تموز/يوليه الماضي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونظرا للأهمية الكبرى لهذه المعاهدة فإن منغوليا تعتقد أن هناك حاجة ملحة لدخولها حيز التنفيذ بأسرع ما يمكن وتنفيذ أحكامها بدقة وتشغيل نظام التحقق الدولي الذي تنص عليه.

ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير محددة لتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الالتزام بمتابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية مشددة وفعالة.

وتعرب حكومة منغوليا عن سرورها من بدء سريان مفعول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. إن تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الاتفاقية وتعهد الاتحاد الروسي بذلك - وهما القوتان العظميان اللتان تمتلكان ترسانات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل هذه - أمران لا غنى عنهما لإنفاذ هذه الاتفاقية بنجاح في المستقبل.

وفي السنوات القليلة الماضية، تزايد الاتجاه إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتطبق منغوليا سياسة تستهدف الإبقاء على حجم قواتها المسلحة ونفقاتها الدفاعية عند أدنى مستوى ممكن والعمل على ضمان استقلالها وأمنها القومي بالوسائل السياسية والدبلوماسية بصفة رئيسية. وفي عام ١٩٩٢ أعلنت منغوليا إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي تسعى الآن إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المركز على الصعيد الدولي. وفي هذا الإطار قدمنا إلى الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وثيقة عمل بشأن المبادئ والعناصر الأساسية لمفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي تتشكل من دولة واحدة. وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا القوي للاقتراح المتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى، خاصة في وسط آسيا، وعن استعدادنا للعمل من أجل ذلك بنشاط.

ومما يؤسف له استمرار بؤر التوتر والصراع في بعض المناطق من العالم. ولو تحلت الأطراف المعنية بالعزيمة السياسية وأقصى قدر من ضبط النفس في حل خلافاتها

المستقبل. ونظرا لأن جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في ريو دي جانيرو قبل خمسة أعوام لم تتحقق أهدافه بالكامل، فإنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر إلى تنفيذه تنفيذا كاملا.

وترى منغوليا أن تنفيذ القرارات والتوصيات الهامة لمؤتمرات القمة التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في أوائل التسعينات أمر حاسم لتوطيد الاتجاهات الإيجابية في مجال التنمية الاجتماعية في العالم، ومضاعفة التعاون الدولي من أجل تخفيف حدة الفقر، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأمن الغذائي، وحماية البيئة، والنهوض بالمرأة، وحماية حقوق الطفل، واستدامة المستوطنات البشرية.

وبينما نقوم بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، من المهم أن نولي أولوية عليا إلى معالجة مشاكل البلدان النامية الأشد حرمانا، والتي تقع في أماكن جغرافية غير مؤاتية، وتعاني من أحوال مناخية قاسية وهيكل أساسية متخلفة. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية، التي يشل حركتها موقعها الجغرافي وبعدها عن الأسواق العالمية، عقبات وصعابا هائلة في جهودها من أجل تحقيق التنمية والتقدم. ويبين الواقع الحالي أن هذه البلدان تتعرض لخطر التهميش في عملية العولمة الجارية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. لذلك يكون من الحتمي أن يزيد المجتمع الدولي دعمه إلى هذه البلدان وتعاونها معها على النحو المتوخى في خطة للتنمية.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية تقوم باتخاذ خطوات ملموسة لإقامة تعاون في مجال النقل العابر مع جيرانها من بلدان المرور العابر. وترى حكومة بلدي أن الاجتماع الاستشاري دون الإقليمي لشمال شرقي آسيا، وهو الأول من نوعه للنقل العابر، وقد عُد في أولان باتور هذا العام، قد وضع الأساس لإقامة هذا التعاون الإقليمي.

ويتغير المفهوم الأساسي للسلم والأمن الدوليين والمعايير المستخدمة في تعريفهما حاليا. ومع تحسن المناخ السياسي الدولي، تتراجع أخطار الحرب النووية وسباق التسلح، بينما تتحسن الآفاق لاتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق نزع السلاح بشكل عملي، ويتغير أيضا مفهوم الأمن ذاته الذي كان يستند في المقام الأول إلى حجم القوات المسلحة والتحالفات أو التكتلات العسكرية. وأصبح يشمل الآن مستوى التنمية والتقدم والثروة ورفاهية الشعوب ومدى تأمين حقوق الإنسان

وأود أيضا الإعراب عن أملنا في أن يستمر تفاعل منغوليا مع الأمم المتحدة ووكالاتها وسائر المنظمات الدولية وتعاوننا الثنائي مع الدول الأعضاء في الاضطلاع بدور قيّم في القضاء على التخلف، وفي التعامل مع المشاق الكامنة في مرحلتنا الانتقالية وفي التصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية العاجلة. وفي هذا الصدد، أود الإعراب عن امتنان حكومتي للبلدان المانحة والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى للدعم والمساعدة للذين تقدمهما لبلدي.

وتنظر منغوليا على الدوام إلى الأمم المتحدة بوصفها أداة هامة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي لا تتوانى عن دعمها. ونظل على التزامنا بتعزيز الأمم المتحدة وزيادة كفاءتها وفعاليتها بالاشتراك مع جميع الدول الأعضاء.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمر يوسف نجبي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا.

**السيد نجبي** (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أقدم بتهاني وفدي القلبية للسيد هينادي أودوفينكو على انتخابه بالإجماع في منصبه السامي رئيسا لهذه الدورة. إن مهاراته السياسية تؤهله خير تأهيل لتولي الرئاسة، وأود أن أؤكد له دعم وفدي وتعاوني في جميع الأوقات خلال مداورات هذه الدورة.

وأعرب أيضا عن تقدير وفدي لرئيس الدورة الحادية والخمسين، سعادة السفير غزالي اسماعيل، لما قام به من أعمال باهرة خلال فترة رئاسته. وقد أدت جهوده لتحسين أعمال الجمعية العامة وتعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية إلى زيادة قوة دفع العملية التي ترمي لإصلاح الأمم المتحدة. ويتقدم إليه وفدي بالتهاني على نجاحه في مهمته.

وبالنيابة عن وفدي، أود أن أقدم بالتهاني للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان. فقد شرع منذ توليه منصبه في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، في جهود محمودة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة. وتمثل مقترحاته وتدابيره التي قدمها والتي تجيء على مسارين برنامجا إصلاحيا جريئا وبعيد الأثر يتوقع له ألا ينحصر في تنشيط منظومة الأمم المتحدة بل أن يجعلها أيضا أقدر على الاضطلاع بولاياتها في السنوات المقبلة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

عن طريق التفاوض وغيره من الوسائل السلمية لكان ذلك مدعاة لتوطيد السلم والأمن الدوليين.

وإذ أدرك المجتمع الدولي أهمية تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية، فقد أعلن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، واتخذ سلسلة من التدابير في هذا الصدد. ويسعدنا أن نلاحظ أن هذه الدورة ستقوم، بناء على مبادرة من منغوليا، بالنظر في مسألة صياغة مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية. وتعتقد منغوليا أن اعتماد وثيقة تحدد مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية لن يلبي أغراض العقد ومبادئه وحسب، بل سيعزز أيضا تحديد معايير دولية لإجراء المفاوضات الدولية على أساس من العدالة والمساواة بين الدول في السيادة، بصرف النظر عن قوتها الفعلية.

ولا تزال منغوليا تؤيد عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٩٨ بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. ونعتقد أن نطاق اختصاص المحكمة يجب أن يشمل، من جملة أمور، جرائم العدوان والجرائم البيئية الخطيرة.

وتتبع حكومة منغوليا باستمرار سياسة تؤدي إلى التحول الديمقراطي واعتماد اقتصاد السوق والانفتاح على العالم. وفي العام الماضي اتخذت الحكومة الجديدة سلسلة من التدابير الهامة جدا للتعجيل بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وتثبيت استقرار البلد وكفالة النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال ألغينا التعريف الجمركي على الواردات وعجّلنا بوتيرة الخصخصة. وهذه خطوات هامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع التجارة مع شركائنا الرئيسيين والعالم عموما.

وأسهمت عضويتنا الكاملة في منظمة التجارة العالمية في أوائل هذا العام إسهاما كبيرا في دفع التنمية التطلعية في منغوليا. ونحن نسعى للتعاون على نحو بناء مع منظمة التجارة العالمية بوصفها الآلية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تختص بوضع القواعد التجارية.

وتسعى منغوليا، في إطار سياستنا الرامية إلى الاشتراك بنشاط في التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي، إلى اتباع سياسة تستهدف تعزيز السلم والأمن وتنمية التعاون في آسيا والمحيط الهادئ. ونحن نركز انتباهنا على شمال شرق آسيا بوجه خاص وملتزمون بزيادة تعاوننا مع بلدان المنطقة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف.

١٩٩٧. وتم تشكيل معظم المؤسسات المنصوص عليها في الدستور الجديد وبدأت تلعب دورها المشروع في النهوض بثقافة ديمقراطية حقيقية وترسيخها على نحو يتفق مع آمال كل الشعب في غامبيا وطموحاته. وطوال عملية الانتقال كان يجري التشاور مع شعب غامبيا بانتظام؛ وآراء الشعب وطموحاته هي التي ألهمت العملية. وفي هذه الممارسة كنا أمناء مع رغباتنا. وقد استعادت الجمعية الوطنية في غامبيا التي تلعب دورها الهام في بناء الأمة عضويتها في الرابطة البرلمانية للكومنولث حيث سواصل المشاركة فيها بنشاط.

وإذ ندرك أن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تزدهر أو تستمر وسط الفقر والحرمان والجوع والجهل والمرض، فقد بدأت حكومة غامبيا برنامجا إنمائيا اقتصاديا اجتماعيا طموحا خلال فترة الانتقال التي تمتد إلى عامين، ركز أساسا على بناء المدارس والمرافق الصحية والطرق والبنيات الأساسية الأخرى فضلا عن تعزيز التنمية الزراعية من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي في موعد غايته سنة ١٩٩٩. والهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو وضع الأساس لديمقراطية حقيقية مستدامة تنسجم مع ظروفنا الاجتماعية الخاصة وظروفنا الأخرى كأمة.

وقد زاد نجاح عملية الانتقال من تصميم حكومتنا على مواصلة التنفيذ الفعال للإجراءات والبرامج التي تستهدف تعزيز وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غامبيا. ومن أجل تنفيذ هذه المهمة شرعت حكومة غامبيا، بالتعاون مع القطاع الخاص، في تنفيذ برنامج تنمية وطني، لتحويل البلد اقتصاديا واجتماعيا على مدى فترة ٢٥ سنة إلى دولة متقدمة وناجحة اقتصاديا. وقد أطلقنا على المخطط الأساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية "الرؤيا ٢٠٢٠". والتوجه العام لهذا البرنامج الإنمائي كما يتضح في إعلانه هو:

"تحويل غامبيا إلى مركز مالي وجنة للسائحين وأمة تجارية تصدر المنتجات الزراعية والصناعية، تبني رخاءها على سياسات السوق الحرة بقطاع خاص نشط، يعززها سكان متعلمون مدربون مهرة أصحاب يعتمدون على أنفسهم ويتمتعون بروح المبادرة التجارية الحرة، وتضمن نظاما بيئيا متوازنا ومستوى معيشيا جيدا للجميع في ظل نظام للحكم يستند إلى موافقة المواطنين".

ويتضح من ذلك البيان أننا في غامبيا اخترنا استراتيجية شاملة للتنمية تركز على البشر وتهم

تنعقد الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة في فترة هامة من فترات جهد المجتمع الدولي لإيجاد مناخ من التعاون الدولي الناجع والمنصف في مجالات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والاعتراف بالضرورة الماسة للحفاظ على نظام إيكولوجي عالمي متوازن.

وكان انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة مؤخرا لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من العوامل والأنشطة المتعددة التي ترمز إلى أهمية هذه الفترة، وهي تبرز مساعانا الجماعي لصوغ مناخ أفضل للتعاون الدولي. وقد أكدت الدورة الاستثنائية من جديد مسعى المجتمع الدولي لضمان أن يتحول إلى واقع ملموس برنامج التنمية الدولية والحفاظ على البيئة الذي أعلن قبل ٥ سنوات في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو.

وتبين بوضوح من النجاحات والإخفاقات التي سجلت حتى الآن من أجل تحقيق التنمية المستدامة مدى صعوبة خلق إطار للتعاون الدولي يكون طابعه الالتزام الكامل والمستمر من قِبل البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وأذكر في هذه المناسبة قول فخامة نائبة رئيس غامبيا خلال الدورة الاستثنائية

"إن المفاوضات الصعبة المطولة والجهود المستنيرة الخبيرة والحكيمة التي جعلت هذه الاتفاقات ممكنة عبرت عن حسن نية وإخلاص جميع الحكومات ...

"غير أنه يبدو من القيود التي أشير إليها كعقبات تقف في طريق التنفيذ خلال هذه الدورة الاستعراضية استمرار وجود قضايا مثيرة للجدل ومتشابكة مثل الموارد المالية الإضافية ونقل التكنولوجيا وتقاسم المعلومات والتدريب وبناء القدرات المؤسسية وعدم الوفاء بمسؤولياتنا المتباينة بمقتضى هذه الأحكام". [انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، الجلسات العامة، الجلسة التاسعة]

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بالتطور السياسي الذي بدأ يتطور في بلدي، غامبيا. فمنذ أن تحدث وفد غامبيا إلى هذه الجمعية في السنة الماضية أكملنا بنجاح برنامجا انتقاليا مدته عامان إلى الحكم المدني الديمقراطي مع بدء سريان دستور جديد للجمهورية الثانية في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وقد عقدت انتخابات ناجحة حرة نزيهة لرئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٦ وأوائل كانون الثاني/يناير

الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نبقي على خطوط الحوار فيما بيننا، وهذا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التفاهم.

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية العالمية، نلاحظ أن آفاق الاقتصاد العالمي تتأثر بشدة بقوى العولمة الاقتصادية والتحرر التجاري، وهي في حد ذاتها ليست اتجاهات سلبية، شرط أن يكون وراءها رغبة حقيقية من جانب كل المعنيين في تعزيز الشراكة في بيئة تسود فيها المساواة سيادة كاملة.

إن استمرار معدل النمو المنخفض في أفريقيا يمكن إرجاعه إلى عوامل وعراقيل معينة. فأزمة الديون الخارجية لأفريقيا لا تزال عقبة رئيسية أمام النمو. ولا يزال جهد المجتمع الدولي لحسم مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا قاصرا عن بلوغ النتيجة المرجوة. ولئن كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي اعتمدها مؤخرا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تكمل الجهد العالمي، فإنها لم تبلغ الهدف المتوقع بالإلغاء الكامل لأرصدة ديون البلدان النامية. وما لم يتم ذلك، فمن الطبيعي أن عبء الديون سيظل يؤثر تأثيرا سلبيا على توفير الموارد المتاحة لتمويل الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا.

كما يسهم ازدياد الفقر وانتشاره في أفريقيا في الفشل في تحقيق التنمية المستدامة في القارة. إن الشواهد المحزنة على زيادة الفقر في أفريقيا تعبر تعبيرا صارخا عن قصور واضح في الالتزام المطلوب من جانب المجتمع الدولي بالنهوض بالتقدم الاجتماعي وإدخال تحسين نوعي على وضع الإنسان، كما يوصي بذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وهنا أود أن أعلن أن بلادي، غامبيا، قد شرعت في تنفيذ خطة عمل وطنية جريئة للقضاء على الفقر، وأود أن أثنى على منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء الشائيين الآخرين الذين يساعدوننا بنشاط على تحقيق أهدافنا في هذا الميدان. ونحن نشكرهم على دعمهم المستمر. فالفقر، كما نتفق عليه جميعا، مشكلة عالمية يتعين علينا جميعا التصدي لها.

إن السعي من أجل السلم والأمن العالميين يبقى مسؤولية أساسية لمنظمتنا. ولكن من المؤسف أن جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين تعيقها صراعات مستمرة وغيرها من أشكال التوتر بين الدول والمجتمعات.

بالتصدير وتستند إلى مبادئ السوق الحرة. وكما أشار الرئيس يحيى جامع، بحق، في مقدمته لبرنامج "الرؤيا ٢٠٢٠":

"هذا يعني تعزيز وتنوع قاعدة الانتاج في الاقتصاد لتلبية احتياجات صناعة موجهة إلى التصدير. وسعيا وراء البراغمية سيبنى برنامج "الرؤيا ٢٠٢٠" على أساس السياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي اتبعناها في الماضي القريب، بينما نبدأ مشاركة جديدة بين القطاعين العام والخاص لتعجيل بتحقيق النمو والإنصاف".

وفي هذا الصدد بدأت غامبيا جهدا مستمرا لتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع كل البلدان والمؤسسات الصديقة، من أجل ضمان تنفيذ أهدافها الإنمائية المكرسة في برنامج "الرؤيا ٢٠٢٠". وسعيا لتحقيق هذه الأهداف سنبدل كل جهد ممكن لتطوير وتعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأفريقية في جميع القطاعات الحيوية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتؤمن غامبيا إيمانا راسخا بأنه من خلال هذا التعاون فقط، وعلى أساس الاعتماد على الذات والعمل الشاق، يمكن للبلدان الأفريقية أن ترقى إلى مستوى تحديات التنمية التي تواجهها.

ولإكمال جهودنا على كل الأصعدة: الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، لن نألو جهدا في تطوير وتعزيز التعاون مع كل شركائنا التقليديين في مجال التنمية وكذلك مع أصدقائنا الجدد، وفقا للمبادئ الأساسية لسياسة غامبيا الخارجية وأهدافها التي تستند إلى الانفتاح والتعايش السلمي والاحترام الحقيقي لوجهات نظر الآخرين والمساواة الكاملة في الاتصالات الدولية مع كل البلدان. وتؤمن إيماننا راسخا بأن طريق الحوار والسعي المستمر لفهم وجهات نظر الآخرين هو السبيل الوحيد الذي عن طريقه يمكن أن نطمح في تحقيق السلم العالمي والمساواة المتبادلة والتفاهم.

وهنا أود أن أؤكد مرة أخرى على الجانب الأساسي في السياسة الخارجية لغامبيا، ألا وهو تعزيز التضامن الأفريقي والاعتماد الأفريقي على الذات وتعزيز السلام العالمي. ولهذا فإننا أصدقاء لكل بلدان العالم بصرف النظر عن الاختلافات الأيديولوجية أو السياسية. وتستند هذه السياسة إلى إيماننا القوي بأن العالم أسرة واحدة وأنه ليس من المفيد عزل أي عضو من هذه الأسرة العظيمة لأن أي عضو في الأسرة يشعر بالعزلة يصبح بسرعة متشددا وعدائيا في تعامله مع بقيةنا. وبالتالي فإنه من



وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي بقوة مطمح شعب جمهورية الصين في تايوان، البالغ عدده ٢١,٣ مليون نسمة، في ممارسة حقه في المشاركة في أنشطة المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الدولي بانضمامه إلى مجتمع الدول هذا. إن شرعية مطامحه، من الناحيتين القانونية والوطنية، تساندها الإجراءات والتدابير المماثلة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة التمثيل الموازي، والتي تشكل الآن تذكرة وأمثلة مفيدة. فمسألة تايوان تعد أيضاً اختباراً لتفسير المجتمع الدولي للديمقراطية. ونحن ندرك جميعاً أن جمهورية الصين في تايوان موجودة مادياً وقانونياً وسياسياً منذ إنشاء الأمم المتحدة. ولهذا ترى حكومتنا أن منظماتنا ستقدم لنفسها خدمة كبيرة بقبول تايوان في وسطنا، بدافع من الروح الحقيقية لتطبيق المبادئ الديمقراطية. إن وجود تايوان فيما بيننا لا يمكن إلا أن يثري منظماتنا. ولهذا نعتقد في هذا السياق أنه يلزم إعادة النظر في القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المتخذ في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالنزاع القانوني المحيط بتفجير رحلة بان أم ١٠٣ الجوية، تؤيد غامبيا القرار الصادر في هذا الشأن عن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في هراري في شهر أيار/مايو الماضي، باعتباره يوفر الإطار الناجع للخروج من المأزق الحالي.

وفيما يتعلق بكوبا، يتعذر على شعب غامبيا أن يفهم لماذا يتعين على شعب بأكملها، وأمة بأكملها، أن يعاني الحرمان من أبسط ضروريات الحياة لمجرد أنه اختار أن يعيش في ظل أيد يولوجية سياسية مختلفة. وبالتالي، وفي المناخ الحالي لتزايد التعاون والمصالحة الدوليين، يستحق شعب كوبا وحكومته دعم المجتمع الدولي ومساعدته فيما يبذله من جهود دؤوبة للبدء في تنمية وطنية هادفة من أجل تحقيق تقدم اجتماعي - اقتصادي أكبر. ونحن نؤيد بالكامل التدابير التي تتخذها هذه الهيئة لتوفير هذا الدعم. وبهذا، تزود منظماتنا عن مبدأ احترام حقوق الإنسان الأساسية لشعب كوبا.

وبدافع من نفس هذه الروح نطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل الحفاظ على كرامة وأمن شعب وحكومة الكويت وأن يدعم التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن دفع التعويضات، وإطلاق سراح سجناء الحرب وغير ذلك من الشروط المفروضة على العراق بسبب عدوانه على الكويت المدان دولياً.

ولهذا فإننا إذ نشجع زيادة تدخل الأمم المتحدة من أجل تخفيف معاناة السكان العراقيين المدنيين الأبرياء،

وفي منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا، لا يزال الموقف المتغير في سيراليون يبعث على القلق العميق، لا بالنسبة لنا فحسب بل أيضاً للمجتمع الدولي. إن عدم حسم المشكلة واستعادة الاستقرار والأمن والدستورية في سيراليون لن يؤدي إلا إلى إطالة محنة الشعب البريء المحب للسلام في ذلك البلد. ولذلك، فإننا جميعاً نأمل في أن تنجح المبادرات التي بدأت بتنفيذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار لجنة الخمسة في تحقيق النتائج المرجوة. ويسعدني أن ألاحظ أن النهج الذي اعتمده لجنة الخمسة لإيجاد حل للأزمة في سيراليون يحظى بتأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ومن المأمول أن تسفر عودة الديمقراطية الدستورية في ليبيريا، على إثر الانتخابات الوطنية التي عقدت في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، عن حل سلمي دائم لأزمة ذلك البلد، ممهدة الطريق أمام المصالحة الوطنية المستدامة. إننا جميعاً في تلك المنطقة دون الإقليمية نقدم دعماً مادياً والمعنوي لجمهورية ليبيريا الشقيقة لمساعدتها على مواصلة مسيرتها على درب المصالحة الوطنية من أجل أن تتعافى بالكامل من الأحداث المأساوية التي وقعت في الماضي القريب.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، وعلى الرغم من التقدم الهام الذي تحقق على امتداد السنوات القليلة الماضية في عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو، نلاحظ مع القلق تأكل عائد السلم الذي تراكم نتيجة لجهود المجتمع الدولي لتحقيق سلام دائم هناك. إن التصاعد الأخير في التوتر بين إسرائيل وفلسطين بسبب توسع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة.

ولكن ينبغي أن يوفر اتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط - ٣/١٠ بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، فضلاً عن المبادرات السلمية الأخرى المقدمة من المجتمع الدولي، الأساس لحل سلمي ودائم للنزاع.

وعلى الصعيد الأعم، نحن في غامبيا نؤمن بقوة أن احتواء التوتر والنزاع على نطاق عالمي يمكن تعزيره عن طريق الشفافية واستعادة الثقة المتبادلة واحترام حقوق الشعوب والمجتمعات والدول في تنفيذ دور ولايات الأمم المتحدة. وكما أشرت من قبل، لا يمكننا أن نحقق السلم العالمي إلا عن طريق الحوار الحقيقي والرغبة والإرادة في أن يفهم كل منا الآخر.

العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، من بين مبادرات أخرى عديدة. وفي إطار تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب عقدت اليابان بنجاح مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية، وهي تخطط الآن لاستضافة مؤتمر ثانٍ للمتابعة في العام المقبل، في مسعى لوضع برنامج عملي وممكن التحقيق للتنمية المستدامة في أفريقيا.

ومن الجدير بالثناء حقا أن هذه المبادرة لا تقتصر على أفريقيا، ولكنها تشمل أيضا تطوير استراتيجية إنمائية جديدة تستجيب لمناخ التنمية الدولية الراهن، وتوفر قوة حافزة لمجهود عالمي متضافر. ونحن نشيد باليابان لهذه المبادرات، بما في ذلك مساهماتها المالية، التي هي دليل عملي على تفاعل التعاون بين الجنوب والجنوب وتطبيقه.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن تعزيز وتطبيق التعاون بين الجنوب والجنوب في سياق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يمكن أن ينجح بوصفه جانبا هاما من التعاون الدولي الإنمائي إلا إذا التزم كلا الجانبين الجنوب والشمال بتحقيقه كاملا.

وقد ظل التعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان الأفريقية يزدادان أيضا. فالأنشطة الإقليمية الآن موجهة نحو التحول الاجتماعي والاقتصادي وتكامل اقتصادات الدول الأفريقية. ويمثل اعتماد وتطبيق معاهدة أبوجا، التي تضع ترتيبات للتكامل الاقتصادي، جهدا إيجابيا في بناء جماعة اقتصادية أفريقية. وقد انعقدت الدورة الافتتاحية للجماعة الاقتصادية الأفريقية أثناء اجتماع القمة الثالثة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه من هذه السنة. ونحن في أفريقيا يزداد إدراكنا للأهمية الفائقة للاعتماد على الذات. وأي مساعدة من شركاء التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها تكملة لما يمكن أو ما ينبغي أن نفعله نحن بأنفسنا.

وفي سياق التعاون دون الإقليمي استضافت غامبيا اجتماع القمة الثانية عشرة لرؤساء دول وحكومات اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، المنعقد في بانجول في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد انتخبت القمة بالإجماع فخامة الكولونيل يحيى أ. ج. ج. جامع، رئيس جمهورية غامبيا، رئيسا للمنظمة للسنوات الثلاث المقبلة. وتشهد هذه الاجتماعات والأنشطة على الأهمية التي نوليها لمسائل الجفاف والتصحر، ليس في أفريقيا فحسب، وإنما أيضا

فإننا نحث حكومة العراق بقوة على أن تمتثل لأحكام قرارات مجلس الأمن هذه، لتخفيف المعاناة ولا سيما معاناة الأطفال.

وإزاء ما نشهده على الساحة العالمية من المنازعات وسوء تفاهم، تولدت لدى حكومتي وشعبي أمنية نود أن نعرب عنها للمجتمع الدولي وهي: إننا نريد من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتعهدا رسميا بكفالة حل كل المنازعات سلميا بحلول عام ٢٠٠٠. ولتحقيق هذا الهدف النبيل، نقترح أولا أن تعلن سنة ١٩٩٨ سنة لحل جميع المنازعات بين الدول الأعضاء؛ وثانيا، أن تكون سنة ١٩٩٩، السابقة مباشرة لبداية القرن الحادي والعشرين، سنة خالية من المنازعات وسوء التفاهم، ولتصبح سنة المصالحة.

ومن شأن هذا، في رأينا، أن يمكن الجنس البشري من أن يدخل القرن الحادي والعشرين أسرة متحدة مسالمة يمكنها أن تورث بفخر للأجيال المقبلة عالما مكتمل التنمية يسوده السلم، وتكفل فيه الديمقراطية والعدالة والحرية والمساواة للجميع بغض النظر عن الأصل أو العنصر أو الدين أو الأيديولوجية السياسية. هذا ما تود غامبيا أن ثورته للأجيال المقبلة، ولدينا اعتقاد جازم بأن كل ما يقتضيه ذلك هو التسامح والاحترام المتبادل والحب والصبر والتفهم.

وفيما يختص بالعلاقات التجارية الدولية، فقد تابعنا بالكثير من الترقب ما أسفرت عنه جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذه. ولئن كانت هذه العملية تشجع العولمة والتحرير، فإنها حرمت البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، من الفرص والفوائد المتوقعة خلال تنفيذها.

ونشير من ناحية ثانية إلى أن تحرير التجارة وسياسات الاستثمار ينبغي أن يعززا التعاون الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية والشراكة الحقيقية بين جميع الأمم. فالبلدان النامية بوجه عام، والبلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص، ينبغي دمجها على نحو فعال في الاقتصاد العالمي. إن لم تنفذ حتى الآن الالتزامات المتفق عليها في البيان الختامي لجولة أوروغواي تنفيذيا كاملا.

غير أن التعاون الدولي ظل مزدهرا في مجالات أخرى لا تقل أهمية. فتعزيز وتوسيع التعاون بين الجنوب والجنوب مازال يحظى بقدر أكبر من الدعم بين البلدان النامية. وكانت نتيجة هذه المبادرات التعاونية برنامج

ولذلك ينبغي أن يعكس تكوين مجلس الأمن حقائق عصرنا، وأن ينظر إلى سلطات فرادى الدول الأعضاء بنفس المنظور.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أيضاً أن من الضروري ضمان قيام جميع البلدان بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة، بل وقرارات محكمة العدل الدولية، واحترامها وتنفيذها. وليس من المنصف أنه في الوقت الذي يجري فيه تأنيب بعض البلدان لانتهاكها لقرارات مجلس الأمن، يبدو أن بلداناً أخرى تنتهكها مع الإفلات من العقاب.

وفيما يتصل بالمسار الثاني من مقترحات الأمين العام للإصلاح، الوارد في التقرير A/51/950 المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، فإنه يتضمن تدابير ومقترحات جسورة وواسعة النطاق. وغامبيا تؤيد مقترحات الأمين العام للإصلاح، وبخاصة ما يلي.

أولاً، اقتراح إنشاء "عائد تنمية". وتتوقف فعالية هذه المبادرة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية للمنظمة في حينها. علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه المبادرة حافزاً للمانحين على توفير المزيد من الدعم للتنمية وذلك بالوفاء بالإسهام المستهدف المتفق عليه والبالغ ٠.٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

ثانياً، إن إنشاء منصب نائب الأمين العام يأتي في حينه، نظراً لاتساع ولايات المنظمة. ومع ذلك، يتوقع أن يتجاوز دور نائب الأمين العام تعبئة الأموال للمنظمة، لكي يشمل التنسيق الإداري. وينبغي تحديد المدة التي يشغلها صاحب المنصب.

ثالثاً، إن إعادة تشكيل وتجميع الأجهزة والوكالات لتيسير فعاليتها وإنتاجيتها ينبغي أن توجهها مبادئ وإجراءات وأهداف تشغيلية يتفق عليها لمنع تقليل جدواها مع تعزيز تحقيق أهدافها المحددة.

رابعاً، إن التدابير المالية ضرورية، بما في ذلك النمو الصفري وتخفيض عدد الموظفين. ويتوقع ألا يضعف هذا من قدرة المنظمة على الوفاء التام بكل مسؤولياتها.

خامساً، إن تنفيذ إنشاء "دار الأمم المتحدة" - أي المقر المشترك لجميع وكالات الأمم المتحدة التي تخدم في بلد واحد - ضروري وحسن التوقيت، نظراً للوفورات الملموسة التي ستنشأ عن تشاطر الخدمات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإبقاء على هوية مشتركة ومقر مشترك في بلد ما من شأنه أن يعزز وجود الأمم المتحدة

في أجزاء أخرى من العالم، وعلى الحاجة الماسة إلى الجهد التعاوني المستدام لمكافحة هذين الخطرين المتلازمين. وفي هذا الصدد تشارك غامبيا على نحو كامل ونشط في المؤتمر الجاري في روما للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا. وفي الواقع ينبغي لنا أن نضاعف الموارد المقدمة والتدابير المعتمدة حتى الآن لمكافحة الجفاف والتصحر وتحسين بيئتنا وفقاً لأحكام الاتفاقية، ووفقاً للفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتعزيزاً لخدمة هذه الأهداف نعتزم، كما ذكر الرئيس يحيى جامع أن نحقق التنمية المستدامة والأمن الغذائي عن طريق البحث في الظاهرة الأساسية المتمثلة في الجفاف والتصحر وعدم الاستقرار الإيكولوجي، وبوضع وتنفيذ برامج لإدارة الموارد الطبيعية وتحسين القطاعات الزراعية الغذائية في منطقة الساحل، وكذلك استدامة النظم الزراعية.

وسأختتم كلمتي بالتطرق إلى موضوع إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وهو موضوع أثير لقلوب الغامبيين. إذ لا يزال إصلاح الأمم المتحدة يحظى باهتمامنا الجماعي. ولا يزال النقاش جارياً على نطاق واسع في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل حول أنشطة الإصلاح - التي تشمل إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والبياديين ذات الصلة، وخاصة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجهود الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، في وضع آليات مبتكرة لتعزيز دور ووظائف الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، وكذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. فقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في هراري في حزيران/يونيه إعلاناً بشأن إصلاح مجلس الأمن تلتزم به غامبيا بصلاصة.

ولدى حكومتي إيمان واقتناع راسخان بأن هناك حاجة ماسة إلى إشاعة روح الديمقراطية في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لجعله أكثر استجابة لآمال وتطلعات كل الأعضاء من أجل عالم يخلو من التعصب والظلم وعدم المساواة. ولذا فنحن بحاجة إلى تقييد استخدام حق النقض الذي تمارسه بعض الدول في مجلس الأمن ضد رغبات الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة. إذ لم تعد هناك الاعتبارات الجيوسياسية والتاريخية التي كانت قائمة في لب التكوين والولاية الحاليين لمجلس الأمن.

نواصل معالجة أوجه الضعف وعدم المساواة ونواحي النقص الكامنة في النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي، والتجارة العالمية، والتمويل والاستثمار، والتنمية الدولية وما إلى ذلك، بغية تحقيق مزيد من التعاون الدولي الهادف والشراكة العالمية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحفاظ عليهما، والحق في التنمية، وسلامة الحكم والنمو الاقتصادي - وكلها آمال تخامرنا على طريق التنمية المستدامة والمنجزات الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

بوصفها منظمة عالمية، فضلا عن إمكانية الوصول إليها فيما يتعلق بالاتصال السريع والفعال. كما أن هذا من شأنه أن يقلل البلبلة، والهدر، وازدواجية الجهود.

ويكفي أن نقول إن غامبيا ستواصل دراسة مقترحات الأمين العام للإصلاح وآثارها الواسعة النطاق على المنظمة وعلى الدول الأعضاء في السنوات القادمة.

وأخيرا، فإننا إذ نواصل إصلاح منظومة الأمم المتحدة بعد ما يزيد على ٥٠ عاما من عملها، يجب علينا أيضا أن